مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها

الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jll

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY

أسس الترجيح النحوي عند الكافيجي: نماذج من كتاب "شرح قواعد الإعراب"

Fundamentals of Syntactic Preference According to Al-Kāfījī's: Examples from the book "Exposition of Rules of Parsing

سلطانة محمد آل صالح الشهراني

الأستاذ المشارك، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك خالد، الباحة، المملكة العربية السعودية

Sultana Muhammad Al-Saleh Al-Shahran

Associate Professor, College of Humanities, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia

تاريخ التقديم:2025/02/25 تاريخ ارسال التعديلات: 2025/04/13 تاريخ القبول:2025/05/01

Received:25/02/2025 Revised:13/04/2025 Accepted: 01/05/2025

الملخص:

يهدف البحث إلى استخلاص أهم الأسس والقواعد التي انطلق منها الكافيجي (ت876هـ) في ترجيحاته من خلال دراسة جملة من مسائل الترجيح في كتابه (شرح قواعد الإعراب) تصنيفًا وتحليلاً ونقاشًا. منهج البحث: البحث دراسة وصفية انتقائية لرصد الأسس العامة التي اعتمد عليها الشارح في ترجيحاته. أهم النتائج: توصلت الدراسة إلى أهم الأسس العلمية الرئيسة التي اعتمد عليها الكافيجيّ في ترجيحه، وهي: موافقة أصول الصناعة النحوية، ومناسبة المعنى، كما كشفت عن أهم ملامح المنهج الذي اتبعه، واستقلال شخصيته العلمية في الترجيح، وعن علو كعبه في الترجيح. وتوصي بدراسة أسس الترجيح في المدونات النحوية في المستويات اللغوية الأربعة.

الكلمات المفتاحية: الترجيح- أسس- الكافيجي- قواعد الإعراب- ابن هشام.

Abstract:

Its aims to extract the key foundations and principles that Al-Kāfījī employed in his preferential judgements by studying a selection of preferential issues in his book "Sharh Qawā'id al-I'rab." This includes a categorized, analytical, and discursive study of the preferential matters in his work. Methodology: The research adopts a selective descriptive approach to identify the general principles upon which the commentator based his preferential judgements. Key Findings: The study concluded that the primary scientific foundations that Al-Kāfījī relied upon in his preferential judgements are: principles of grammatical theory, coherence of meaning. It also revealed significant aspects of the methodology he followed and the independence of his scholarly personality in preferencing. Recommendations: The study recommends the exploration of preferential foundations in grammatical treatises across the four linguistic levels.

Keywords: Preferencing, Foundations, Al-Kāfījī, Principles of Syntax, Ibn Hisham.

المؤلف المراسل : سلطانة محمد آل صالح الشهراني

البريد الالكتروني الرسمي : Sumoal546@gmail.com

Doi: https://doi.org/10.54940/ll40768961

1658-8126 / © 2025 by the Authors.

Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Lang. Sci. and Lit.***

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين.

أما بعد:

فالحمد لله حمدًا كثيرًا، حيث يسّر لي البحث في موضوعٍ أحسب أنه جديرٌ بالدراسة، وعنوانه: (أسس الترجيح النحويّ عند الكافيجي: نماذج من كتاب "شرح قواعد الإعراب")؛ ذلك أن دراسة الأسس التي استند إليها الكافيجي في ترجيحاته للمسائل والآراء الخلافية وسبر أغوار هذه الأسس محتوًى ومنهجًا في واحد من أهم شروح كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام؛ محمد بن عبد الله (ت761هـ) جديرٌ بالبحث العلمي اللغوي.

إن استنطاق المنهج التاريخي لنشأة النحو وتطوره يفصح عن أهمية مبحث الترجيح في واقع الدرس النحوي؛ وشكّل مرحلة أساسية من مراحل تطور التفكير النحوي عند العرب؛ حيث كان عنوان الطور الرابع من أطوار نشأة النحو[1]؛ وهي مرحلة الترجيح والتصنيف، وهو طور أسهمت فيه المدارس النحوية جميعها: البغدادية والأندلسية والمصرية والشامية، وبطبيعة الحال سبق هذا الطورَ أطوارٌ ثلاثةٌ هي: 1- طور الوضع والتكوين.2- طور النشوء والنمو.3- طور النضوج والكمال.

وعليه يمكن القول إن الترجيح لم يكن سمة بارزة في الأطوار الثلاثة الأولى، وهذا أمرٌ طبعي؛ فتلك أطوار نشأة وتطور، حتى إذا كان القرن الرابع الهجريّ سطع نور الترجيح النحوي كمرحلة ختامية في تاريخ النحو العربي القديم، وأثمر عن مكتبة لغوية زاخرة بدأت أول ما بدأت بكتب الخلاف النحوي، ومن أهمها: كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) كما ظهرت مصنفاتٌ في أصول النحو؛ تناولت موضوع الترجيح، منها على سبيل المثال: كتابا "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" لأبي البركات الأنباري (ت577)، وكتاب "الاقتراح في علم أصول النحو" لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) ثمّ توالت المدونات النحوية وكتب الشروح التي عُني أصحابها بالترجيح النحوي في أثناء المعالجات العلمية للآراء والتوجيهات والمسائل الخلافية.

حدوده: البحث دراسة وصفية؛ تقوم على الانتقاء من مواضع الترجيح عند الكافيجي في كتابه (شرح قواعد الإعراب)؛ لاستخلاص الأسس العامة التي احتكم إليها في ترجيح الآراء والأقوال في المسائل الخلافية وغيرها، مع مقارنتها بجهود اثنين من شراح كتاب "قواعد الإعراب" وهما: الأزهري؛ خالد بن عبد الله (ت905هـ) في كتابه (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) والقوجويّ؛ محمد بن مصطفى (ت950هـ) في كتابه (شرح قواعد الإعراب)، للوقوف على مدى عناية الكافيجي بالترجيح في شرحه.

وتقوم المعالجة العلمية على دراسة تطبيقية معنية باستقراء مواضع الترجيح في كتاب **"شرح قواعد الإعراب** "لاستخلاص الأسس العلمية التي استند إليها في ترجيحه ثم تصنيف البحث وفق هذه الأسس، مع المناقشة والتحليل لإبراز جهوده في هذا الميدان، وترتيب المسائل في داخل المباحث وفق ترتيب أبواب "كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب".

أهميته ومبررات اختياره:

1- أهمية موضوع الترجيح في الدرس النحويّ؛ كونه حلقة هامة في سلسلة البحث اللغوي ينهض به نخبة من علماء العربية لاحق عن سابق؛ فهو بحثٌ معنيّ بتطور الفكر النحوي العربي.

2- أهمية الكتاب الذي هو مناط الدراسة وهو "شرح قواعد الإعراب"؛ قال عنه صاحب كشف الظنون بأنه أفضل شرح عُرف لـ "قواعد الإعراب"[2]

3- أهمية موضوع الكتاب المشروح " الإعراب عن قواعد الإعراب "؛ أعني قضية الإعراب؛ تلك القضية الجوهرية في النحو العربي قديمًا وحديثًا.

4- مكانة مؤلفي كتابي قواعد الإعراب لابن هشام وشرحه للكافيجي وأثرهما في الدراسات النحوية.

أما أهدافه فأهمها:

1- استنتاج أهم الأسس والقواعد العلمية التي انطلق منها الكافيجي في ترجيحاته من خلال دراسة جملة من المسائل الخلافية في كتابه.

2- دراسة مسائل الترجيح عند الكافيجي تصنيفًا وتحليلاً ونقاشًا.

3- تقريب كتاب "شرح قواعد الإعراب" للباحثين في العربية عامّة وفي النحو خاصةً، مع إبراز جهود ثلاثة من شراح" الإعراب عن قواعد الإعراب ".

4- إثراء ظاهرة الترجيح النحوي بنماذج وأمثلة عملية منتقاة من كتاب (شرح قواعد الإعراب)

إشكالية البحث: تنبع من اعتقاد البعض أنّ ترجيحات النحاة واختياراتهم المختلفة وجهات نظر وآراء منثورة في بطون الشروح والمدونات النحوية، والتساؤل: هل من وقواعد عامة تنتظم هذه الاختيارات في أسس علمية تعتمد عليها وتنطلق منها؛ والبحث محاولة جادة للوقوف على أهم هذه الأسس في واحد من أهم شروح "الإعراب عن قواعد الإعراب".

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

- ما هو المنهج الذي اتبعه الكافيجي في ترجيحاته؟ وما مدى عنايته بالترجيح؟ وما مدى عناية صاحبيه –الأزهريّ والقوجويّ- بالترجيح؟

- هل تدل ترجيحاته على ميله لمذهب بعينه؟ أو شخصية نحوية معينة؟

- هل أظهرت ترجيحاته أنه كان له شخصية نحوية مستقلة؟ أم أنه كان تابعًا للمصنف؟

- ما مدى موافقته لابن هشام في ترجيحاته؟ وما مدى موافقته لأئمة النحو؟

- هل كان الكافيجي مبادرًا في مواضع ترجيحاته أم تابعًا لابن هشام؟ ماذا عن المصطلحات والألفاظ التي عبّر بها عن الترجيح؟

الدراسات السابقة:

لا أعلم أنّ دراسة علمية أفردت لموضوع (أسس الترجيح النحويّ عند الكافيجي)، وثمة دراسات تناولت كتاب "شرح قواعد الإعراب" للكافيجي؛ أهمها:

- "اختيارات الكافيجي النحوية في المرفوعات في كتابه شرح قواعد الإعراب لابن هشام؛ جمعًا ودراسة"، لصباح سعد القرني، المجلة العربية مداد، مجلد (6) العدد (16)، يناير 2022م.

-"شرح قواعد الإعراب للكافيجي، دارسة نحوية"، لوعد العاني، مجلة جامعة الأنبار، ع (17)، 2017م.

وثمة دراسات عديدة في الترجيح النحوي في سياقات مختلفة، من أهمها:

-"أسس الترجيح النحويّ عند ابن جني"، أحمد عبد الستار كامل ورائد عبد الله حمد، 2020.

-"قواعد الترجيح وضوابطه في إعراب القرآن عند ابن هشام دراسة موازنة مع آراء المعربين، " لخالد بن محمد الصغير، 1440هـ.

-"التعارض والترجيح في مسائل من كتاب الإنصاف لابن الأنباري" أحمد سعيد علي عنيزات، 2019م.

-"ا لخلاف والترجيح عند ابن هشام الأنصاري من خلال مؤلفاته النحوية" أبو القاسم محمد سليمان، 2018م.

-" الترجيح ضوابطه ومسائله من خلال كتاب الإنصاف للأنباري" صباح غنانية، 1437هـ-2016م.

-" الترجيح النحوي في مسائل متعلقة بالعطف " سامي عوض ويوسف عبود، 2015م.

-"علل الترجيح في كتب النحاة؛ الأسماء المعربة المرفوعة أنموذجًا" نافع علوان بهلول ووعد ليان أنور، 2013"

-مسائل الترجيح بين الثمانيني وابن يعيش في شرحهما للتصرف الملوكي؛ دراسة موازنة" نايف حسين الحارث، 2013.

-"الترجيح النحوي الاسمي في شرح ابن عقيل " وسام جميل الحسن، 2011م.

-" مسائل الترجيع في إعراب القرآن عند أبي حيان" أحمد بن محمد الزهراني، 2011م.

-" الترجيحات النحوية لجلال الدين السيوطي في همع الهوامع شرح جمع الجوامع"، عبد الرحمن بن أحمد المقرمي، 1430هـ-2009م.

-"أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي" فاطمة محمد طاهر حامد، 1429-1430هـ.

وتتكون خطة البحث التي سرتُ عليها من مبحثين اثنين يوطئ لهما مقدمةٌ وتمهيد، تقفوها خاتمة وثبتٌ بالمصادر والمراجع.

المقدمة تتناول: سبب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، ومشكلته.

تمهيد: الترجيح؛ المعالجة المعجمية، والحدّ الاصطلاحي

المبحث الأول: في الصناعة النحوية

المبحث الثاني: في المعنى

تمهيد

الترجيح؛ المعالجة المعجمية، والحدّ الاصطلاحي

جاء في مقاييس اللغة" الراء والجيم والحاء، أصل واحد يدل على رزانة وزيادة، يقال: رجح الشيء وهو راجح إذا رزن"[3]، والرزين: التثقيل من كل شيء[4]ويقال[5]: رجّحتُ الشيء -بالتثقيل- فضلته وقوّيته، وراجحته فرجَحتَه أي: كنتُ أوزن منه، ورجح الميزان يرجح إذا مال، والترجيح:[6] جعل الشيء راجحًا أي: فاضلاً غالبًا زائدًا.

الترجيح؛ الحدّ الاصطلاحي:

الترجيح في مفهوم الأصوليين له تعريفات عديدة؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

-"إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"[7]

-"تقديم أحد الطريقتين المتعارضتين لما فيه من مزية معتبرة تجعل العمل أولى من الآخر "[8]

-"بيانُ القوّة لأحد المتعارضين على الآخر"[9].
-"تغليب أحد المتقابلين"[10]

وإذا تتبعنا مصطلح الترجيح في اصطلاح النحاة لم نكد نقف على مادة اصطلاحية له، تناوله السيوطي في كتابه (معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم) ووقف على حد الترجيح ضمن الكتاب الرابع "في أصول الفقه" وحدّه بأنه: "تَقْوِيَة إِحْدَى الأمارتين على الْأُخْرَى، ليعْمَل بهَا"[11].فلم أقف على حدٍ اصطلاحي له فيما وقفت عليه من كتب أصول النحو، بل جاء الحديث عنه ضمن سياقات أخرى، ومن ذلك قول الأنباري في فصلٍ سماه "ترجيح الأدلة": "اِعلم أنّ الترجيح يكون في شيئين: أحدهما النقل والآخر القياس، أما الترجيح في النقل فيكون في شيئين: أحدهما الإسناد والآخر المتن"[12]. وعقد السيوطي في كتابه (الاقتراح في أصول النحو) كتابًا سماه "التعارض والترجيح "[13]، ضمّنه ست عشرة مسألة أكثرها في التعارض، ومما جاء منها في الترجيح: "ترجيح لغة على أخرى"، و" الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين" دون وضع حدٍ للمصطلح.

وجاء في دراسة حديثة حدّه بأنه: "إثبات النحويّ اللغويّ قوة أحد الرأيين المختلفين أو أحد الآراء المختلفة على الآخر في المسألة النحوية الواحدة، بمزية معتبرة لا يتم الترجيح إلا بما يجعل العمل به أولى من الآخر"[14] وتتجلى العلاقة بين المعنيين المعجميّ والاصطلاحيّ في تغليب أحد أمرين على الآخر.

وتأمل تلك الحدود مجتمعةً يكشف عن حقيقة الترجيح، فالترجيح عملية علمية لها عناصر أساسية تقوم عليها؛ وهي: 1- الرأي الراجح.2- الرأي المرجوح.3- دليل الترجيح.

والمراد بالترجيح في هذا البحث الترجيح بمفهومه الواسع؛ يشمل الترجيح في المسائل الخلافية المعقودة بين مدرستين نحويتين، والترجيح بين مذاهب النحاة وآرائهم المختلفة، والترجيح بين التوجيهات التي يوردها ابن هشام أو الكافيجي نفسه أثناء معالجة الشواهد النحوية المختلفة. والمقصود بأسس الترجيح ههنا: الأصول العامة التي احتكم إليها المصنف في ترجيحاته للآراء والمسائل التي وقف عليها.

المبحث الأول: في الصناعة النحوية

1- مسألة تقدير متعلق الجار والمجرور الواقع خبرًا[15]:

رجح الكافيجي رحمه الله مذهب البصريين؛ يقول: "المختار مذهب جمهور البصريين"[16].

اتفق النحاة _فيما أعلم_ على وقوع الجار والمجرور خبرًا للمبتدأ كواحد من أضرب الخبر، ومتى وقع الجار والمجرور خبرًا للمبتدأ تعلق بمحذوف كما في نحو قولنا: (الحمد لله)؛ ولزم أن يكون المحذوف كونًا عامًا في الأغلب، وقد انقسم النحاة في تقدير هذا المحذوف على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن تقديره (كان) أو (استقر)، وإليه ذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة؛ فنحو: (الحمد لله) تقديره: الحمد استقر لله، وتقدير (عمرو في الدار): عمرو استقر في الدار.

الثاني: أن تقديره (كائن) أو (مستقر)، وإليه ذهب الأخفش (ت215هـ) وتابعه أبو علي الفارسيّ (ت377هـ) وابن جني(ت392هـ) والزمخشري (ت538هـ)، وعليه يكون تقديره في (الحمد لله): الحمد مستقرٌ لله، وتقدير (عمرو في الدار): عمرو كائن في الدار.

الثالث: جواز القولين السابقين، وإليه ذهب بعض النحاة.

-بنى الكافيجي ترجيحه على أساس أصول الصناعة النحوية، يقول بُعيد كلامه السابق: "لأن الأصل في العمل هو الفعل، لا شبهه، لا سيما إذا كان العامل محذوفًا"[17]. نظر إلى الأصالة في العمل التي هي للفعل؛ فمعلوم أن الفعل هو الأصل في العمل النحوي من رفع للفاعل ونصب للمفعول، أما الاسم؛ أعني الوصف المشتق وتحديدًا اسم الفاعل فهو فرع عنه في هذا العمل، ولما كان الأمر كذلك كان الفعل هو الأولى بالتقدير في هذا الموضع، فهو الجدير بأن يتعلق به الجار والمجرور، وأن يعمل في محلهما.

- كما عمد إلى ردِّ ما أُختلف فيه إلى ما أُتفق عليه؛ فقد اتفق النحاة على أن الجارّ والمجرور يقعان في مواضع أربعة هي: الخبر، والصفة، والحال، والصلة، ويتعلقان عندئذٍ بعامل محذوف وجوبًا واختلفوا في تقديره في المواضع الثلاثة الأولى، واتفقوا على أنّ تقدير متعلق الجارّ والمجرور الواقع صلة هو الفعل (استقر) ونحوه، فجعل الكافيجي من اتفاقهم هذا حجة للقول الذي رجحه، فالأصل في العمل هو الفعل، وهو الأولى بالتقدير حين يكون العامل محذوفًا.

- وهكذا صنع جلّ النحاة الذين تعرضوا لهذه المسألة بالمعالجة العلمية فقد استندوا في ترجيحهم القول الأول على مبدأ الأصالة هذا، وزادوا عليه ما يعضده ويقويه وهو تعيُّن الفعل (استقر) مع الجار والمجرور في باب الصلة كما في قوله تعالى: (وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [سورة الأنبياء/19].

-وافق الكافيجيُّ في ترجيحه هذا ابنَ الأنباريّ؛ يقول بعد أن ساق القولين الأولين: "والصحيح عندي هو الأول، وذلك لأن اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل"[18]

-ابن هشام لم يرجح واحدًا من هذه الأقوال صراحةً، بل ذكر القولين الأولين حيث يقول: "... تقديره كائن أو مستقر"[19]، دون تعليق أو ترجيح، ويرى الكافيجي رحمه الله أن كلام ابن هشام هذا يحتمل القول الثالث، أعني جواز الأمرين لأنّ "(أو) فيه لأحد الأمرين دون تعيين"[20].

-الشيخ خالد الأزهري عرض القولين الأولين في المسألة مع ذكر دليل كل فريق، بيد أنه لم يرجح أحدهما، وكذلك القوجويّ ذكر القولين دون ترجيح.

-القول الثاني اعتمد على الأصالة أيضًا، لكنها أصالة الاسم بالنسبة للكلم، فإن الأصل في الكلم الاسم، أما الفعل ففرعٌ عنه في هذا، والذي يظهر لي أن أصالة العمل هي الأنسب لموضع الجار والمجرور.

-القول الثالث يرى جواز تقدير أحد الأمرين؛ والذي أراه أن الجواز وإن ساغ نظريًا؛ فإنه يتعذر تطبيقه في الدرس النحويّ؛ لأن المحذوف- لا سيما إذا كان عاملاً- ينبغي أن يكون متعينًا محددًا لدى السامع والمتكلم على حدّ سواء؛ إتمامًا لوظيفة الكلام البيانية، وقد وصف الكافيجيّ التقديرين: بأنهما "لا يجتمعان عند العمل"[21]. والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه الكافيجي هو الوجه.

2- مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً[22]:

رجح الكافيجي رحمه الله مذهب الكوفيين، يقول بعد أنْ عرض رأي جمهور البصريين القائلين بتقدير (قد): "هكذا قال الجمهور في رعاية ظاهر القاعدة المقررة. فالتحقيق أنّ الأصل عدم التقدير مع استقامة المعنى"[23].

انقسم النحاة البصريون والكوفيون حيال هذه المسألة فريقين:

-الأول يمثله جمهور البصريين والفراء[24] (ت206هـ) ومن تابعهم، ومفاده: أنه لا يجوز وقوع الفعل الماضي حالاً إلا بـ(قد) ظاهرةً أو مقدرةً محتجين بأمور أهمها: 1- أنّ الماضي لا يدل على الحال؛ فلابد من (قد) لتقربه من الحال. 2- أنّه إنما يصلح أنْ يكون موضع الحال ما صلح أنْ يقال فيه: الآنَ أو الساعة، وهو المضارع، وليس كذلك الماضي.

-الثاني يمثله الكوفيون والأخفش ومن تابعهم: ويرون أنه يصح وقوع الماضي حالاً دون تكلف تقدير (قد)، وحجتهم السماع والقياس؛ السماع منه قوله تعالى: (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [سورة النساء/90]، فجملة (حصرت) الماضي فعلها وقعت حالاً من فاعل (جاءوكم) أي: حصرةً صدورهم بمعنى: ضيقةً عن القتال[25]، يؤكد صحة هذا التقدير عندهم قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي (حصرةً)[26]. أما

البصريون فقد تعاملوا مع شواهد الكوفيين بالتأويل؛ أعني تقدير (قد) محذوفةً.

بنى الكافيجي ترجيحه على أساس متين هو مراعاة أصول الصناعة النحوية مع استقامة المعنى في آنٍ واحد؛ وأراه موفقًا موفقًا من الناحيتين النظرية والتطبيقية معًا: فمن الناحية النظرية الأصل حمل الكلام على الظاهر وعدم التقدير مع استقامة المعنى، فلا محوج لتكلف التقدير والحذف. ومن الناحية الأخرى ينبئ واقع الدرس اللغوي عن شواهد كثيرة من فصيح كلام العرب تنطق باستعمال الماضي حالاً، ومنها قوله تعالى: (هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا) [سورة يوسف/65]، وقوله تعالى: (قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) [سورة الشعراء/111]، وقوله تعالى: (وَقَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ) [سورة النمل/49]، والقول بالتقدير في هذه الشواهد الكثيرة مع استقامة المعنى دعوى ينقصها الدليل، بل إن أبا حيان رحمه الله يرى أن كثرة هذه الشواهد تسوّغ القياس عليها؛ يقول في أثناء تحليله لآية سورة النمل: "ولا يحتاج إلى الإضمار، فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرة ينبغي القياس عليها"[27].

-الكافيجي في ترجيحه هذا خالف المصنف الذي تدل عبارته على ميله للمذهب الأول؛ وذلك حيث يقول في أثناء حديثه عن جملة (قعد أخوه) التابعة لجملة (قام أبوه) -في سياق حديثه عن الجملة التابعة لجملة لها محل_: "ولو قَدرتَ الواوَ واوَ الحال كانت الجملة في موضع نصب، وكانت (قد) فيها مضمرةً"[28].

-يظهر لي من معالجة خالد الأزهري للمسألة موافقته للمصنف؛ حيث يقول شارحًا: "الجملة الداخلة عليها واو الحال في موضع نصب على الحال من (أبوه) وكانت (قد) فيها مضمرة"[29]، أما القوجوي فلم يقف على المسألة لا عرضًا ولا ترجيحًا.

3- مسألة استعمال (حتى) الجارة بمعنى (إلا) الاستثنائية:

رجح الكافيجي رحمه الله مذهب المصنف: يقول: "ما ذهب إليه المصنف أولى فإنه أضبط؛ فما تُظنّ فيه بمعنى (إلا) فيمكن حملها فيه على معنى الغاية أو على المعنى المجازي"[30].

(حتى) أداة تُستعمل على ثلاثة أوجه: الجرّ، والعطف، والابتدائية، ويعنينا منها ههنا (حتى) الجارّة[31]، وهي متى استعملت جارةً دخلت على الاسم الصريح، وعلى المصدر المؤول من (أنْ) والمضارع؛ فتفيد معانيَ أهمها: معنى الغاية؛ أي معنى (إلى) كما في قوله تعالى: { سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} سورة القدر/5، ومعنى التعليل؛ أي معنى (كي) نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، _وهذان الاستعمالان متفق عليهما_ ومعنى (إلا) الاستثنائية؛ وهذا الاستعمال موضع خلاف بين النحاة؛ فقد اختلفوا فيه على قولين:

أحدهما: أنّ (حتى) تُستعمل بمعنى (إلا) الاستثنائية استثناءً منقطعًا؛ نحو: لا أقوم حتى تقوم على معنى: لا أقوم إلا أنْ تقوم، وإليه ذهب ابن هشام الخضراوي[32](ت 646هـ) وابن مالك[33](ت672هـ)، ودليلهم قول المقنع الكنديّ:

ليس العطاء من الفضول سماحةً حتّى تجودَ وما لديك قليلُ[34]

فمعناه عندهم: ليس الإعطاء في حال الغنى سماحة إلا أن تعطي وما لديك قليل.

الثاني: أنها لا تستعمل بمعنى (إلا) الاستثنائية، وردّ هذا الشاهد -ونحوه_ على هذا الاستعمال إلى معنى الغاية، وإليه ذهب أكثر النحاة ومنهم ابن هشام الأنصاري.

ويكون مضمون الشاهد الشعري: أنّ انتفاء كون الإعطاء معدودًا من السماحة يمتدّ إلى زمن عطائك حالة قلة مالك، فإذا أعطيت في تلك الحال ثبتت سماحتك. **أما نحو:** لا أقوم حتى تقوم؛ فمعناه: لا أقوم إلى أن تقوم.

-استند الكافيجي في ترجيحه على مبدأ الضبط؛ فوصف القول الثاني بأنه أضبط؛ أي في باب أصول الصناعة النحوية؛ ويظهر لي أن هذا الضبط من وجهين: أحدهما: الاطراد في معنى الغاية وعدمه في معنى الاستثناء. الثاني: أنّ ردّ المختلف فيه _استعمالها **بمعنى (إلا) الاستثنائية** _ إلى المتفق عليه أعني معنى الغاية أولى، لا سيما أن الدليل المسوق يحتمل الغاية.

-ابن هشام لم يرجح القول الثاني صراحةً؛ بل استنتج الكافيجيّ موقفه هذا من قوله بعد أنْ ذكر الوجهين الأولين في (حتى) الجارّة: "وزعم .... أنها قد تكون بمعنى (إلا)"[35]، بيد أنه لما تناول بيت المقنع الكندي في كتابه مغني اللبيب ذهب إلى أن معنى الاستثناء فيه ظاهر، وأن معنى الغاية فيه بعيد؛ من جهة أن ما بعد (حتى) فيه ليس غاية لما قبلها ولا مسببًا عنه[36].

-خالد الأزهري لم يرجح القول الثاني صراحةً؛ ويمكن تجلية موقفه على النحو التالي:

1- نظريًا: عبّر عن القول الأول بقوله: زعم...، وعمليًا: عرض بيت المقنع الكندي كشاهد للقول الأول، وعلق عليه بقوله: لأنّ الجود في حال قلة المال ليس من جنس المستثنى منه؛ يعني العطاء في حال كثرة المال[37].

2- فيما يتعلق بتأويل معنى حتى بالغاية في الشاهد عينه نقل قول الدماميني (ت827هـ)[38] وتبعه الشُمُنّي[39] (ت872هـ): أنها تحتمل معنى الغاية احتمالاً مرجوحًا.

-أما القوجوي فكان موقفه واضحًا؛ حيث ضعّف الاحتجاج ببيت المقنع؛ لجواز أن تكون (حتى) فيه بمعنى الغاية[40].

-والذي يظهر لي هو وجاهة ترجيح الكافيجي، وذلك من وجوه:

1- اطراد القول الثاني وأصالته.

2- عدم وجود دليل قاطع مانع على استعمالها استثناءً منقطعًا؛ فالدليل الذي تمسك به القائلون بهذا الاستعمال يحتمل معنى الغاية كما ترى، والدليل متى دخله الاحتمال سقط الاحتجاج به[41].

3- أكثر النحاة على القول الثاني، أما القول الأول فلم أقف على من يقول به صراحًة -سوى ابن هشام الخضراوي وابن مالك- بل ضعفه غير واحد من النحاة؛ منهم ابن العلج (ت650ه)

الذي وصف القول بأن نحو: لا أقوم حتى تقوم معناه: إلا أن تقوم بأنه تفسير معنى[42]. وكذلك فعل أبو حيان (ت745هـ) في معرض تفسيره لقوله تعالى: (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ)[البقرة/ 102]؛ حيث علق على قول أبي البقاء العكبري: أن (حتى) في الآية بمعنى (إلا) بقوله: لا أعلم أحدًا من المتقدمين ذكره[43].

4- (كَلّا) بين معنى (حقًّا) و(ألا) و(إي):

رجح الكافيجي رحمه الله القول بأنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية، ترجيحًا مقيدًا؛ يقول بعد أنْ عرض القولين الآخرين: "فالحق أنّ كلاً منهما محتملٌ وأنّ الثاني هو الظاهر في نحو قوله تعالى[44] (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى)"[العلق/6].

اتفق النحاة على أنّ (كلا) حرفٌ معناه الردع والزجر[45] كما في قوله تعالى: (وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ كَلَّا وَالْقَمَرِ) [الفجر/16-17]؛ أي: انته عن هذه المقالة، فهي ردع لمن قالوا: أنهم يقدرون على مقاومة خزنة جهنم[46]، ولا معنى لها -عند كثير من نحاة البصرة- غيره، ولذا يجيزون الوقف عليها أبدًا والابتداء بما بعدها. أمّا في واقع الدرس النحوي فلها معانٍ أُخر مع اختلافٍ في هذه المعاني على ثلاثة أقوال:

الأول: أنّها بمعنى (حقًّا) وبه قال الكسائي[47] (ت189ه) وتابعه ابن الأنباري[48] وغيره، وشاهدهم قوله تعالى: (كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِب) [العلق/19]، والمعنى: حقًّا لا تطعه.

الثاني: أنها بمعنى (ألا) الاستفتاحية، وإليه ذهب أبو حاتم السجستاني[49] (ت ٢٤٨هـ) وتابعه الزجاج[50] (311هـ)، ومعنى الآية وفقه: ألا لا تطعه.

الثالث: أنها حرف جواب وتصديق بمنزلة (إي)، وإليه ذهب النضر بن شميل[51] (ت203ه) والفراء[52]؛ فقوله تعالى: (كَلَّا وَالْقَمَرِ) [المدثر/32]، معناه: إي والقمر؛ جواب لقوله تعالى قبلُ: (وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ۚ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ) [المدثر/31].

-رجح ابن هشام رحمه الله القول الثاني صراحةً، يقول: "والصواب الثاني، لكسر الهمزة في نحو[53]: (**كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى**)؛ حيث إنّ همزة (إنّ) تكسر بعد (ألا) الاستفتاحية كما يدلّ قوله تعالى: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) [يونس/62]، أمّا (حقًّا) فحقها أن تُفتح بعدها همزة (أنّ) كما في قول الشاعر:

أحقًّا أنّ جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق[54]

- استند الكافيجي في ترجيحه على أساس صناعيّ، حيث وافق ابن هشام في استدلاله بكسر همزة (أنّ) في شواهد قرآنية بعينها منها آية سورة العلق المذكورة، لكنه يراه دليلاً ينقصه الاطراد؛ يقول معلقًا على هذا الاستدلال: "لا يخفى عليك أنّ مثل هذا الاستدلال ببعض استعمالاتها على كلية دعوى مئنة؛ فلا يفيد شيئًا منها بتمامه، كما ترى"[55]؛ فهو يميل إلى أن معنى (حقًّا) وألا الاستفتاحية كلاهما محتمل يتأتى في هذه الآية ونحوها مع كون الاستفتاح أظهر فيها.

والذي يظهر لي أنّ ابن هشام لم تغب عن ذهنه إشكالية عدم الاطراد هذه؛ ولذا لم يقل بأنّ معنى الاستفتاح مطرد في تلك لمواضع التي خرجت فيها (كَلّا) عن معنى الردع والزجر؛ بل نص نصًا في مغني اللبيب على أنه "أكثر اطرادًا"[56] من معنيي (حقًّا) و(إي)؛ فمعنى (حقًّا) لا يمكن القول به في الشواهد التالية من سورة المطففين: (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ) (7) و(كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ) (15) و(كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ) (18)؛ لكسر همزة (إنّ) -ولا تكون مع (حقًّا) كذلك- كما أن معنى (إي) لا يمكن القول بتأتيه في نحو المواضع التالية: قوله تعالى: (حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا) [المؤمنون/99-100]، و(فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ قَالَ كَلَّا ۖ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ) [الشعراء/61-62]، لأنّ معنى الإيجاب والتصديق في الآيتين غير محتمل كما ترى.

-والواقع أنّ وضع الأمر في دائرة التأمل والنظر يقوي هذا الاتجاه؛ فلم أقف على من قطع بتجرد مواضع بعينها لمعنى الاستفتاح دون غيره من المعاني الواردة فيها، هذا إجمالٌ ودونك شيء من التفصيل:

سبق الخوارزميُّ صاحبُ التخمير(ت617ه) غيره في الإشارة إلى احتمال معنيي (حقًّا) و(ألا) الاستفتاحية في مواضع محددة، حيث نقل عن ابن الدهان (ت569هـ) قوله: "والذي عليه أكثر العلماء أنّ (**كَلّا**) يحسن الوقوف عليها إذا كانت ردًا للأول؛ بمعنى: ليس الأمر كذلك، ويكون ما بعدها مستأنفًا، ويحسن الابتداء بها إذا كانت بمعنى (ألا) و(حقًّا) كقوله عزّ وجلّ[57]: (كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ)"

-القوجيّ وافق الكافيجي في تضعيف الاستدلال بكسر همزة (إنّ) على تجرد (كلا) لمعنى الاستفتاح، ووصفه بأنه دليل ادعائي في غاية الضعف[58]مشيرًا إلى قول ابن الدهان السابق ذكره.

-الشيخ خالد الأزهريّ لم يُسلم باستدلال ابن هشام بكسر همزة (إنّ)، حيث بيّن أنّ كسر الهمزة بعد (كَلّا) الواقعة بمعنى الاستفتاح، وعدم كسرها بعد الواقعة بمعنى (حقًّا)؛ يعود للفرق الجوهري بين (كَلّا) الحرفية و(حقًّا) الاسمية، ومن هنا مال إلى أنّ ذلك الاستدلال مدفوعٌ[59] بأنه إنما لم تفتح همزة (إنّ) بعد(كَلّا) إذا كانت بمعنى (حقًّا)؛ لأنها حرفٌ، فلا تصلح للخبرية كما تصلح (حقًّا) لها.

5- مسألة (لولا) الامتناعية الداخلة على الضمير المتصل بين الإعمال والإهمال:

رجّح الكافيجي رحمه الله مذهب الأخفش؛ يقول بعد أن عرض القولين **الواردين: "لكن المختار مذهب الأخفش"**[60]

(لولا) من الحروف التي لا تتعلق بشيء؛[61] أعني الفعل وغيره؛ وذلك لأنها بُنيت للدلالة على امتناع الثاني _جوابها_ لوجود الأول؛ نحو: لولا المرض لسافرتُ، واضحٌ فيه امتناع السفر لوجود المرض، وتدخل على الظاهر كما تدخل على ضمير الرفع المنفصل، وهو الأصل والكثير فيها كما في قوله تعالى: (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) [سبأ/31].

وثمّة استعمالٌ لها مختلفٌ في ثبوته[62] في لسان العرب وهو دخولها على ضمير الخفض المتصل؛ كاف الخطاب، وياء المتكلم وهاء الغائب، يقال: لولاك، ولولاي، ولولاه. وفي لولا

هذه خلافٌ بين النحاة: أهي جارةٌ للضمير أم هي حرف ابتداء؟ على قولين[63]:

أحدهما: أنها حرف جرّ والضمير المتصل بعدها في محل جر بها، وموضعه مبتدأ خبره محذوف؛ والتقدير في نحو: لولاك لذهبتُ: لولاك موجودٌ لذهبت، والمعنى: امتناع الذهاب لوجود المخاطب. وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين.

الثاني: مفاده أنها حرف ابتداء مهمل فهي غير جارّة، والضمير بعدها في محل رفع على الابتداء؛ وحجتهم أن الاسم الظاهر الذي وقع الضمير المتصل مقامه مرفوع على الابتداء، فكذلك ما قام مقامه. وهو ضمير خفض استعير في موضع الرفع. وإليه ذهب الكوفيون والأخفش.

بنى الكافيجي ترجيحه هذا على أسس عديدة بيانها على النحو التالي:

1- أنّ القليل يلحق بالكثير.

2- أنّ الضمير فرع الظاهر؛ و(لولا) لا تجرّ الأصل، فكيف تجرّ الفرع!

3- اتحاد المعنى بين قولك (لولا أنت) وقولك (لولاك)؛ وبما أنها ليست جارة في الأول اتفاقًا، يجب أن تكون غير جارة في الثاني؛ رعايةً لموجب اتحاد المعنى واحترازًا عن التحكم المحض.

-التأمل في هذه الأسس ينبئ عن جمع الكافيجي بين عدة أسس في ترجيحه في هذه المسألة؛ فأنت ترى كيف جمع بين: 1- أصول الصناعة النحوية من جهة إلحاق القليل بالكثير، وقياس الفرع على الأصل. 2- استقامة المعنى، والذي يظهر لي هو عدم وجاهة هذا الأمر كأساس للترجيح؛ إذ استقامة المعنى عامل محايد في هذه المسألة، ولو تأملنا المعنى وفق رأي سيبويه لوجدناه مستقيمًا أيضًا.

-ثمة إشكالات[64] تحيط القولين السابقين كليهما؛ هذا إجمالٌ دونك بيانه:

أولاً: رأي سيبويه يؤخذ عليه: 1- القول بالجرّ دون دليل قاطع؛ أعني أن الضمير حقه البناء، ولا يتبين مع البناء عمل الجرّ ولا غيره من الأعمال النحوية.

2- لو كانت (لولا) حرف جرّ غير زائد فإنه يلزمها متعلق، ولا متعلق لها ظاهرًا، ولا يصحّ تقديره.

3- زدْ على هذا عدم جرّ (لولا) اتفاقًا للظاهر الذي هو الأصل معها، وكيف يمكن أن تجرّ الفرع وهي لا تجرّ. الأصل؟ وللإجابة على هذا الإشكال لجأ الفريق الأول إلى حجة الاختصاص؛ فقالوا إن (لولا) مختصة بجرّ الضمير المتصل دون غيره، كما اختصت (حتى) و(الكاف) بجرّ الظاهر دون غيره، أي أن لها حالاً مع الضمير المتصل ليس لها مع الظاهر والضمير المنفصل، ولهذا نظائر في واقع الدرس النحوي؛ منها (لدنْ) التي تنصب (غدوة) دون غيرها، وكذلك (عسى)؛ فإنها تعمل النصب في الضمير في نحو: عساني وعساك، وإن كان عملها في الظاهر هو الرفع.

ثانيًا: قول الأخفش يؤخذ عليه: 1- وضع ضمير الخفض موضع الرفع كما ترى؛ وقد دافع الفريق الثاني بوجود النظير في لسان العرب وهو العكس، وهو وضع ضمير الرفع موضع الخفض كما في قولهم: ما أنا كأنت، وكذلك تأكيد الضمير المنصوب والمخفوض بالمرفوع كما في نحو: رأيتني أنا ومررتُ بك أنت.

2- ضعف المقيس عليه؛ أعني نحو: ما أنا كأنت، من جهة قلة استعماله وشذوذه.

-والذي يظهر لي هو وجاهة هذه الإشكالات في بابها؛ فرأي سيبويه فيه تصرّف في الحرف على خلاف الأصل، ورأي الأخفش فيه تصرف في الاسم على خلاف الأصل؛ فسيبويه يُعمل ما أصله الإهمال، والأخفش يضع ضمير خفض فيما أصله الرفع، ولما كانت هذه الإشكالات وجيهةً في ذاتها فقد كانت منطلقًا للنحاة في ترجيح أحد القولين على الآخر، وتأمل مواقف النحاة من الرأيين يكشف عما يلي:

ابن الحاجب[65] (ت464ه) رجح رأي سيبويه؛ لكثرة المقيس عليه في نحو: لدن وعسى وغيرهما، وضعف المقيس عليه في رأي الأخفش.

الرضيّ الإستراباذي (686هـ) رجّح رأي الأخفش[66]؛ استنادًا إلى تضعيف رأي سيبويه من وجهين: أحدهما: أن القول بأنّ (لولا) حرف جرّ يفضي إلى مالا نظير له في كلام العرب، وهو وجود حرفين يعملان في معمول واحد. الثاني: أنّه لوكان حرف جرّ لاحتاج إلى ما يتعلق به، لأنه ليس بزائد كالباء في (بحسبك) وليس ثمة ما يتعلق به لا ظاهرًا ولا مقدرًا.

المالقي[67] (ت741ه) رجح رأي الأخفش؛ على أساس الموازنة بين القولين، والتسليم بأنّ كليهما قائم على التغيير، فالأول يغير حقيقة الحرف من إهمال إلى إعمال، والثاني يغير مواقع الضمائر من رفع إلى خفض، بيد أنّ القليل المستعمل أهون من ارتكاب الكثير غير المستعمل، وإن كان كلاهما خلاف الأصل، وعليه: فحجة الأخفش عنده أولى من جهة أنّ وضع الضمائر موضع بعضها ثابتٌ في غير هذا الباب، بخلاف حجة سيبويه فإنها غير ثابتة.

-ابن هشام في مغني اللبيب[68] لم يرجح أحد الرأيين، لكنه ينكر نيابة الضمائر المتصلة عن بعضها البعض، وأن النيابة إنما تكون في الضمائر المنفصلة، لاستقلالها وشبهها بالاسم الظاهر.

المبحث الثاني: في المعنى

1- مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين:

رجّح الكافيجي رحمه الله في هذه المسألة رأي الفراء؛ يقول:
"فالحق هو مذهب الفراء؛ لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا تحتاج إلى النقل والسماع؛ وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه. وهذا غير جائز"[69]

اختلف النحاة في هذه المسألة اختلافًا واسعًا على أقوال[70] أهمها اثنان: ا- **الجواز مطلقًا**[71]، وإليه ذهب الفراء[72] ومن تابعه. 2- **المنع مطلقًا**؛ وإليه ذهب سيبويه[73] ومن وافقه. ومن الأمثلة التي توضح هذه المسألة قولهم: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة؛ فـ (سوداء) معطوفة على (بيضاء) وهي معمول (كلّ)، هذا عند من يجيز العطف على معمولي عاملين

مختلفين، أما من يمنع هذا العطف فيخرجونه مخرجًا آخر؛ وهو حذف المضاف مع بقاء عمله وهو لفظ (كلّ)، فـ (سوداء) مجرور بالإضافة إلى (كلّ) المحذوفة، وليست من قبيل العطف.

-من الجدير بيانه ههنا أن ابن هشام لم يتعرض لهذه المسألة بالمعالجة النحوية ولم يقف عليها في هذا الموضع، لكن الكافيجي وقف على المسألة تعليقًا على قول ابن هشام في باب الجمل التي لها محل من الإعراب: "إحداها: الواقعة خبرًا وموضعها **رفعٌ** في بابي المبتدأ و(إنّ) و**نصبٌ** في بابي (كان) و(كاد)[74]" حيث قال شارحًا: " و(نصبٌ): عطف مع ما بعده على قوله (رفعٌ) مع ما بعده، على طريق عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب الفراء[75]".

-بنى الكافيجي ترجيحه على أساس إفادة المعنى المقصود؛ فمادام معنى التركيب مستقيمًا، وليس فيه ما يخل بأصول الصناعية النحوية، فالعطف جائزٌ، ولا محوج إلى النقل والسماع.

- علل الكافيجي ماذهب إليه سيبويه من المنع بأنّ حرف العطف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين، وأقرّ بأنّ مثل هذا العطف يجوز عند بعض النحاة في نحو: في الدار زيدٌ والحجرة عمرو مما يكون المجرور مقدمًا على المرفوع أو المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه، وأمّا ما عدا ذلك فغير جائز[76].

- والذي يظهر لي هو وجاهة ما ذهب إليه؛ ففيه مع سلامة المعنى، السلامة مما في القول الثاني، أعني تكلف القول بالحذف والتقدير دون محوج.

2- مسألة (لمّا) المختصة بالماضي بين الحرفية والاسمية:

رجّح الكافيجي رحمه الله مذهب سيبويه دون أن يضعف مذهب أبي علي؛ وذلك حيث يقول: "فقولك: (لما قتل زيدٌ عمرًا أُقتص له منه) يدلّ على أن مذهب سيبويه أليق بالقبول، لكن المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسيّ"[77].

(لما) من الأدوات التي تتعدد استعمالاتها على ثلاثة أوجه[78]؛ أحدها: المختصة بالمضارع، الثاني: المختصة بالماضي، الثالث: أن تكون حرف استثناء؛ فتدخل على الجملة الاسمية كما في قوله تعالى: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) [سورة الطارق/4]. وما يعنينا منها ههنا: المختصة بالفعل الماضي –لفظًا أو تقديرًا- ومن شواهدها القرآنية قوله تعالى: (فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ) [سورة الزخرف/55]، وتقتضي الدخول على جملتين وجدت الأولى منهما لوجود الثانية، وذلك نحو: جاء زيد لما جاء عمرو؛ وقد اختلف النحاة فيها على قولين:

أولهما: أنها حرف وجود لوجود، بمعنى اللام، ويدلّ على ارتباط السببية؛ أي ارتباط تحقق الجملة الثانية بتحقق الأولى، وفيها معنى الشرط لا ينفك عنها؛ ومضمون المثال المذكور وفق هذا القول: أن وجود مجيء عمر لوجود مجيء زيد. وإليه ذهب سيبويه [79]وأكثر النحويين.

الثاني: أنها ظرف زمان مبني بمعنى (حين)، مركبة من (لم وما النافية)، فلما رُكبت قُلبت من الحرفية إلى الاسمية، وعلة بنائها مشابهة (لم) الجازمة في الصيغة، وتدل على الارتباط الزمني؛ بمعنى وقوع الفعلين في زمن واحد: ومضمون المثال عينه وفق هذا القول: حين جاء زيد جاء عمر، فمجيء الاثنين في وقت واحد. وإليه ذهب أبو علي الفارسي وتبعه ابن جني.

وجمع ابن مالك في التسهيل بين المذهبين؛ يقول: " إذ وليَ (لما) فعل ماضٍ لفظًا ومعنًى فهي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب"[80].

-لم يرجح ابن هشام أحد المذهبين صراحةً؛ ولكن استدلّ الكافيجي[81] والقوجوي[82] على ترجيحه مذهب سيبويه بقوله مشيرًا إلى مذهب الفارسيّ بعد أن ذكر مذهب سيبويه: "وزعم الفارسيّ..."[83].

-بنى الكافيجي ترجيحه على أساس سلامة المعنى؛ ولشدة عنايته بالمعنى ضمّن ترجيحه مثالاً يتجلى فيه أنّ المعنى المناسب هو التعليل، هذا المعنى الذي ينسجم مع القول بأنها حرف معناه التعليل؛ يقول: "فقولك: (لما قتل زيدٌ عمرًا أُقتص له منه) يدلّ على أن مذهب سيبويه أليق بالقبول، فإن المعنى في مثله على التعليل"[84]؛ فالمراد على هذا أنه اقتص منه بسبب إقدامه على القتل، لا أنه أُقتص منه حين إقدامه على القتل.

-من الواضح أن الكافيجي مع ترجيحه مذهب سيبويه لم يضعّف مذهب الفارسيّ كما صنع غيره من النحاة؛ بل رآه محتملاً للناظر ابتداءً، ومن ثمّ لجأ إلى تأويله يقول عقب كلامه السابق: " لكن الظاهر المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسيّ؛ فمثل القول المذكور وجب أن يؤول بأنه استحق الاقتصاص منه. ذكر الاقتصاص وأريد منه استحقاقه إشعارًا بلزوم تحققه"[85].

-خالد الأزهري لم يرجح صراحة؛ لكنَ عبارته التي قالها تعليقًا على جملة (لما جاء زيد جاء عمر): "يقتضي مجيئهما في زمن واحد، وهو غير لازم"[86]، تشير إلى ميله للقول الأول، أما القوجويَ فقد عرض المسألة دون ترجيح.

إنّ وضع المذهبين في ميزان النظر والدراسة يكشف عن الأمور التالية:

-أكثر النحاة الذين وقفت على معالجتهم لهذه السالة يميلون لترجيح مذهب سيبويه ويرون أنّ وجه القوة فيه يتمثل في الأصالة وعدم التكلف؛ فالحرفية هي الأصل في كلّ مبنيّ ملازم للبناء، لا يخرج عنها إلا بأدلة تقوّي وجوده في حيز الأسماء.

أما مذهب الفارسيّ فقد كان موقف النحاة منه جليًا تمثل في تضعيفه في المستويين النظريّ والعملي[87]؛ فمن الناحية النظرية ضعفوه من وجوه، أهمها: التكلف؛ تكلف القول بالاسمية، والتركيب، ومن ثمّ البناء، زدْ عليه عدم الاطراد وتجرد (لما) من علامات الأسماء.

وعلى مستوى الواقع اللغوي رده ابن هشام[88] بنحو قوله تعالى: (فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ) [سبأ/14]، إذ بيّن أن القول بأنها ظرف يترتب عليه احتياجها إلى عامل يعمل في محلها النصب،

والعامل في الآية إمّا (قضينا) وإمّا (دلّهم)، والأول مردود بأنّ من زعم الاسمية يزعم أنها مضافة إلى ما يليها، ومعلوم أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف. والثاني مردود بأن (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وإذا بطل أن يكون لها عامل تعيّن أنها لا موضع لها من الإعراب، وهذا يقتضي الحرفية.

كما رده المراديّ (ت749هـ) بنحو قوله تعالى: (**وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا**) [الكهف/59]، فإنها لو كانت ظرفًا بمعنى (حين) لكان جوابها عاملاً فيها، ويلزم من ذلك أن يكون جوابها واقعًا فيها، تأسيسًا على قاعدة أن العامل في الظرف يلزم أنْ يكون واقعًا فيه؛ والمراد[89] في الآية أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، يؤيد هذا عندي قوله تعالى تتمة للآية عينها: (**وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا**)، وكذلك جواز نحو: (لما أكرمني أمس أحسنت إليه اليوم)، هذا والله وحده أعلم.

3- (نعم) الواقعة بعد الاستفهام بين التصديق والإعلام:

رجح الكافيجي رحمه الله رأي ابن هشام؛ حيث يقول: "... لكن ما ذهب إليه المصنف هو الظاهر الراجح؛ فإنّ الجواب إنما جيْ به لتحصيل غرض المستفهم وغرضه هو إعلام المجيب لا تصديقه، فإن كلامه إنشاء ليس محتملاً للتصديق"[90]

(نعم) حرف يقع في ثلاثة مواضع[91]: **أحدها:** حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام نحو قولك: نعم؛ لمن قال: هل قام زيد؟ ومن الجدير بالذكر أن سيبويه لم يذكر هذا الوجه؛ فـ (نعم) عنده عدة وتصديق فحسب. **الثاني:** حرف وَعْد إذا وقعت بعد الطلب نحو قولك: نعم؛ لمن قال: أكرم زيدًا. **الثالث:** حرف تصديق إذا وقعت بعد الخبر نحو قولك: نعم؛ لمن قال: قام زيدٌ.

والواقعة بعد الاستفهام هي المقصودة هنا؛ فقد وقع فيها خلاف بين أبي حيان وابن هشام؛ وذلك على قولين اثنين:

- **أولهما:** ما ذهب إليه أبو حيان ومفاده: أنّ (نعم) تفيد تصديق الثبوت في السؤال عن الموجب، وتصديق النفي في السؤال عن المنفي، أشار إلى هذا المعنى عند تفسيره لقوله تعالى: (وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا نَعَمْ) [سورة الأعراف/44]؛ حيث قال: " تصديقاً لجميع ما وعد الله بوقوعه في الآخرة للصفين"[92]

- **الثاني:** ما ذهب إليه ابن هشام ومفاده: أنها حرف إعلام؛ حيث قال عنها: "... وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام"[93]

-واضح أن الخلاف بينهما ينحصر في دلالة (نعم) على التصديق أو الإعلام، ومنشاؤه يعود إلى مقصد السائل في أسلوب الاستفهام؛ فأبو حيان يرى أن المقام في نحو سورة الأعراف يحتاج إلى تصديق ما ورد في السؤال، وابن هشام يفترض أن المجيب يتوجب عليه إعلام السائل عن مضمون سؤاله بنعم أو لا.

-بنى الكافيجي ترجيحه رأي ابن هشام على أساس غرض المستفهم من سؤاله؛ فإنّ سائلاً لو سأل هل قدم زيد؟ فإنه يريد من المجيب إعلامه حقيقة الأمر بنعم أو لا، فإذا أجابه ب(نعم) فقد أعلمه بما أراد على وجه الإثبات، ولا مجال للقول بأن (نعم) تصديق لهذا السؤال، إذ السؤال أسلوب إنشاء لا يقتضي التصديق.

- يظهر لي انّ ما ذهب إليه الكافيجي في ترجيحه هو الصواب؛ فإنّ أسلوب الاستفهام إنشاء طلبي في حقيقته فلا يتطلب تصديقًا أو تكذيبًا، بل أسلوب الخبر هو الذي يتطلب التصديق أو التكذيب كما هو مقرر في مدونات النحو.

-مع ترجيح الكافيجي هذا لم يرد رأي أبي حيان جملةً وتفصيلاً؛ بل رأى أن لمعنى التصديق وجهًا؛ حيث يقول: فإنْ قلت: فهل ما ذهب إليه أبو حيان ... يكون له وجه؟ قلت: نعم، إذا نظر إلى ما بعدها من الخبر مع قطع النظر إلى كونها جوابًا عن سؤال المستفهم.

- القوجوي والأزهري لم يتعرضا للمسألة لا تعليقًا ولا ترجيحًا.

4- دلالة (حتى) العاطفة على الترتيب:

رجح الكافيجي رحمه الله مذهب الزمخشري؛ يقول: " والصواب أنّ المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب الذهن لا بحسب الخارج، فيستقيم معناه في الأوجه كلها، فتفيد الجمع مع الترتيب كالفاء وثمّ "[94]

(حتى) أداة تُستعمل على ثلاثة أوجه: الجرّ، والعطف، والابتدائية. يعنينا منها ههنا (حتى) العاطفة، **وتقع** حرف عطف بشروط، خلافًا للكوفيين وتفيد الجمع المطلق كالواو؛ إذ تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه حكمًا وإعرابًا، نحو: قدم الحجاجُ حتى المشاةُ، فـ(الحجاج) و(المشاة) كلّ منهما موصوف بالقدوم مستحقٌ للرفع.

أما دلالتها على الترتيب الزمني في المعطوف والمعطوف عليه فموضع خلاف بيانه على النحو الآتي:

-**أنها تفيد الترتيب** كـ(الفاء) و(ثمّ) وإليه ذهب الزمخشريّ[95] وتابعه ابن الحاجب[96]؛ فنحو: زارني الناس حتّى الحجامون؛ يكون الناس متقدمون في الزيارة زمنيًا على (الحجامين).

-**أنها كالواو "لا تقتضي ترتيبًا** على الأصح"[97] وإليه ذهب ابن مالك؛ وعليه فإنها لا تقتضي ترتيبًا في المثال المذكور، فقد يكون الناس متقدمين على (الحجامين)، وقد يكون العكس، وقد يكونان متزامنين.

-منشأ الخلاف بين القولين يمكن حصره في المقصود بالترتيب الزمني؛ أعني هل التقدم أو التأخر منظور فيه إلى السلوك الخارجيّ كالزيارة والقدوم...إلخ، أم إلى ترتيب الأمر في ذهن المتكلم؟

- يمكن تفصيل رأي الكافيجي بما يلي:

الأول - نقل الكافيجي رأي ابن مالك الذي ينكر القول بأن **(حتى)** تقتضي الترتيب في الزمان؛ بل يرى أنّ القول به ادعاء ما لا دليل عليه، فإنه يجوز أن يكون المعطوف بها مصاحبًا للمعطوف عليه في الحكم، كما يجوز أن يكون سابقًا له في الحكم عينه.

الثاني- ناقش الكافيجي رأي ابن مالك، مبينًا أنّ منشأ (زعمه) بعدم إفادتها الترتيب يرجع إلى أنّ حصول الحكم لما بعدها (المعطوف) يكون على أربعة أوجه:1- حصول المعطوف بعد حصول المعطوف عليه، فقول القائل: جاء الجيشُ حتى أميرُهم، إذا كان الأمير آخرهم مجيئًا.

2- حصول المعطوف قبل حصول المعطوف عليه، نحو: مات كلُّ أبّ لي حتى آدمُ عليه السلام.

3- حصول المعطوف في أثناء حصول المعطوف عليه، نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ.

4- حصول المعطوف مع حصول المعطوف عليه، نحو: جاءني القومُ حتى خالدٌ، إذا جاؤوك معًا.

وبسبب هذه العلاقة الزمنية المختلفة بين المعطوف والمعطوف عليه يعتقد المنكر أن دلالة الترتيب لا تستقيم في المواضع الثلاثة المتأخرة؛ وبناءً عليه حكم بأنها تفيد الجمع المطلق كالواو، ومعلوم أن الواو لا تفيد الترتيب.

الثالث: بيّن أن المراد من الترتيب هو الرتيب في الذهن؛ ذهن المتكلِّم، لا الترتيب بحسب السلوك الخارجي، وبهذا الاعتبار تستقيم دلالة الترتيب في المواضع كلها، وبناءً عليه فالصواب عنده إفادتها الجمع مع الترتيب كالفاء وثمّ.

موقف ابن هشام من هذه المسألة لم يصرح به صراحًة، وإنما يستنتج من قوله: أنها "تفيد الجمع المطلق كالواو" أنه مع ابن مالك فيما ذهب إليه.

-الأزهري لم يقف على المسألة لا عرضًا ولا ترجيحًا. أما القوجويُّ فقد وافق الكافيجيَ في ترجيحه وما استند عليه.

الخاتمة:

1- توصلت الدراسة إلى الأسس العلمية الرئيسة التي اعتمد عليها الكافيجيّ في ترجيحه، وهي:موافقة أصول الصناعة النحوية، ومناسبة المعنى.

2- كشفت الدراسة عن أهم ملامح المنهج الذي اتبعه الكافيجي في الترجيح؛ وبيانه على النحو التالي:

-أسلوبه قوامه العلمية والموضوعيّة في مجمله، حيث يعرض الرأيين أو الآراء المختلفة أو التوجيهات العديدة في المسألة الواحدة، ويناقشهما نقاشًا علميًا يُبرز وجوه القوة والضعف في كلّ منها، مع طرح الأسئلة المتوقعة والإجابة عنها، ثمّ يختار ما يراه راجحًا منها، معللاً اختياره.

-تعامل مع الرأي المرجوح باحترام وموضوعية، يبين سبب ردّه، دون مساس بشخصية القائل به، بل إنه أحيانًا يبين موضع الوجاهة في الرأيين الراجح والمرجوح معًا؛ فمرة يقول:" لكن التوجيه الأول أنسب، وإنْ كان الثاني أقرب إلى الفهم "[98]، ومرة يقول:" مذهب سيبويه أليق بالقبول، لكن المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسيّ".

-كان شديد العناية بالترجيح مبادرًا إليه حتى في المواضع التي لم يرجح فيها ابن هشام رأيًا بعينه، بل حتى في المواضع التي لم يتعرض فيها للمسألة الخلافية.

-تعددت الألفاظ والعبارات التي عبّر بها الكافيجي عن الترجيح، ومنها: الراجح، والظاهر، والمختار، والتحقيق، والأظهر، والحقّ، والصواب، وأسدّ وأدقّ.

3- كشفت الدراسة عن علو كعب الكافيجي وتفوقه في ميدان الترجيح النحويّ؛ فقد كان أعنى به وأكثر تصرفًا فيه، من صاحبيه _الأزهريّ والقوجويّ _ اللذين غلب عليهما عرض رأي المصنف دون ترجيح، وبراعته في عرض المسألة الخلافية، مع حرصه في بعض المواضع على تحديد منشأ الخلاف، وفيما يلي بيان لهذا وغيره:

أسس الترجيح	المسائل	لفظ الترجيح	ابن هشام	الكافيجي	الأزهري	القوجوي
الصناعة النحوية	مسألة تقدير متعلق الجار والمجرور الواقع خبرًا	**المختار**	لم يرجح	**الفعل**	لم يرجح	لم يرجح
	وقوع الفعل الماضي حالاً	**التحقيق**	المنع	**الجواز**	المنع	لم يقف على المسألة
	استعمال (حتى) الجارة بمعنى (إلا) الاستثنائية	**أولى**	المنع	**المنع**	لم يرجح	لم يرجح
	(كَلّا) بين(كَلّا) بين معنى (حقًا) و(ألا) و(إي)	**الحق**	(ألا)	**(ألا)**	لم يرجح	لم يرجح
	(لولا) الامتناعية الداخلة على الضمير المتصل بين الإعمال والإهمال	**المختار**	**الإهمال**	**الإهمال**	لم يرجح	لم يرجح
المعنى	العطف على معمولي عاملين مختلفين	**التحقيق**	لم يقف على المسألة	**الجواز**	لم يقفا على المسألة	
	(لما) المختصة بالماضي بين الاسمية والحرفية	**أليق**	لم يرجح	**الحرفية**	لم يرجح	لم يرجح
	(نعم) الواقعة بعد الاستفهام بين التصديق والإعلام	**الظاهر الراجح**	**الإعلام**	**الإعلام**	لم يقفا على المسألة	
	دلالة (حتى) العاطفة على الترتيب	**الصواب**	لم يرجح	**الترتيب**	لم يقف على المسألة	**الترتيب**

4- كشفت الدراسة بشكل جليّ عن استقلال شخصية الكافيجيّ العلمية؛ فلم يتعصب في ترجيحه لا للمصنف ولا لمذهب بعينه، ولا لشخصيات نحوية معينة، بل كان يصدر في توجيهاته عن قناعة علمية ذاتية؛ وفيما يلي بيان لهذا:

مسائل وافق فيها المصنف	مسائل خالف فيها المصنف
استعمال (حتى) الجارة بمعنى (إلا) الاستثنائية	وقوع الماضي حالاً دون تقدير (قد)
استعمال (كلا) بمعنى (ألا)	دلالة (حتى) العاطفة على الترتيب
(نعم) الواقعة بعد الاستفهام للإعلام	
مسائل وافق فيها البصريين	**مسائل وافق فيها الكوفيين**
تقدير متعلق الجار والمجرور الواقع خبرًا	وقوع الماضي حالاً دون تقدير (قد)
	استعمال (كلا) بمعنى (ألا)

مسائل وافق فيها

سيبويه	الأخفش	الفراء	ابن الأنباري	الزمخشري
حرفية (لما)	**إهمال (لولا)**	**جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين**	**تقدير متعلق الجار والمجرور..**	**دلالة (حتى) على الترتيب**

الإفصاح والتصريحات:

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

قائمة المراجع مرتبة حسب ورودها في البحث:

(1) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1426هـ-2005م:32.
(2) حاجي خليفة، مصطفى عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة وزارة المعارف التركية، إسطنبول، 1943م: 124.
(3) ابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991م: مادة (ر.ج.ح)
(4) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت ط1، 1995م: مادة (ر.ج.ح)
(5) الفيّومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1977م:219/1.
(6) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،2001م: 384/6.
(7) الجرجاني، علي بن محمد، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2000م: 51.
(8) الحفناوي، محمد إبراهيم محمد، التعارض والترجيح عند الأصوليين، دار الوفاء، المنصورة، ط1، 1985م: 282.
(9) أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تحقيق: عدنان درويش؛ محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998م: 3.
(10) المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1990م: 95.
(11) السيوطي، جلال الدين، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1424هـ-2004م: 69.
(12) لأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971م: 65.
(13) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427ه – 2006م: 145-157.
(14) كامل، أحمد عبد الستار ورائد عبد الله حمد، أسس الترجيح النحوي عند ابن جني، مجلة آداب الفراهيدي مجلد 12، العدد 42، الجزء 1، (107-131): 110.
(15) الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1982م: 245-247، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ط1،د.ت: 90/1، وابن مالك، محمد بن عبد الله، التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: محمد السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1410-1990م: 49، والرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 275/1/1-276.
(16) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 246.
(17) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 246.

(18) الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1982م: 246.
(19) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 60.
(20) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 246.
(21) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 246.
(22) الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1982م: 252-257،
(23) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 135.
(24) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، بيروت، دار السرور، د.ت: 24/1.
(25) الطبري، محمد بن جرير، (تفسير الطبري) جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، د.ت: 296/7، والقرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م: 309/5-310.
(26) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، عُني بنشره: ج برجشتر اسر، المطبعة الرحمانية،1934م: 34.
(27) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م: 80/7.
(28) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 40.
(29) الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: أبو بلال الحضرميّ، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ-2018م: 80-81.
(30) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 308.
(31) انظر في هذا: المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 542.
(32) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 134، وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: محمد رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م: 134/1.
(33) ابن مالك، محمد بن عبد الله، التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: محمد السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1410-1990م: 230.
(34) البيت للمقنع الكنديّ في: السيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966م: 372/1، وبلا عزو في: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، ط1، 1410-1990م: 24/4، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 134.
(35) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 73.
(36) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 134.
(37) الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: أبو بلال الحضرميّ، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ-2018م: 194.
(38) الدماميني، محمد ين أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب، تصحيح وتعليق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1427هـ-2007م: 463/1.
(39) الشمني، أحمد بن محمد، شرح مغني اللبيب (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)، المطبعة البهية، مصر، 1305هـ: 275/1.
(40) القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م: 100.
(41) السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427ه – 2006م: 62.
(42) القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م: 100
(43) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م: 499/1.
(44) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 325.
(45) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م: 287، وأبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: محمد رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م: 2371/5، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 577، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 206، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عناية: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1372هـ: 60/2.
(46) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م: 466/8.
(47) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: محمد رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م: 2371/5.
(48) الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1982م: 402.
(49) الأنباري؛ أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1390هـ-1971م: 423/1،422، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، القطع والائتناف، تحقيق: عبد الرحمن إبراهيم المطرود، عالم الكتب، الرياض، ط1، 1413هـ-1992م: 319.
(50) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: محمد رجب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م: 2371/5، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى

الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 577.

(51) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 577، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 206، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عناية: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1372هـ: 60/2.

(52) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 206.

(53) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م:74.

(54) البيت معزوّ للعبدي في: سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ-1988م: 136/3، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار الكتب العلمية، 1414هـ 1998م: 299/10، وللمفضل النُّكْري في: السيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد كوجان، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1966م: 170/1-171، وبلا عزوّ في ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 55/1.

(55) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 325.

(56) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 206.

(57) الخوارزمي، القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، دار الغرب الإسلامي مكة المكرمة، ط1، 1990م: 64/4.

(58) القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م:: 107.

(59) الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: أبو بلال الحضرميّ، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ-2018م: 204.

(60) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 234.

(61) الهرويّ، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ-1993م: 171-172، والمالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م: 364-365، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ-1992م: 601-604، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ط1،د.ت: 121/3، الرضي ، محمد بن الحسن الاستراباذي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 1034/2/1، ولم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش، ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 156/1/2-157، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 206.

(62) المبرد ينكر هذا الاستعمال، انظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1994م: 73/3.

(63) انظر: عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ -1988م: 137/3، المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، القاهرة، لجنة إحياء التراث، 1994م: 73/3، الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1982م: 687، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ط1،د.ت: 21/3، والرضي ، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 156/1/2-157، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 303.

(64) الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، 1982م: 687-690، والأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: أبو بلال الحضرميّ، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ 2018م:211، القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م: 69.

(65) لرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 156/1/2.

(66) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه:157/1/2.

(67) المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م: 364.

(68) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 303.

(69) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 86.

(70) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 1033/2/1-1037، وابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ط1، د.ت: 3/27-28، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عناية: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1372هـ: 2/139-40.

(71) نسب هذا القول للأخفش غير قليل من النحاة منهم المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1994م: 159/4، وابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق: الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1999م:69/2، وابن الحاجب في الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 1034/2/1، ولم أقف عليه في معاني القرآن للأخفش.

(72) الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، بيروت، دار السرور، د.ت: 45/3.

(73) عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ -1988م: 29/1،30،33.

(74) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 37،

ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 458.

(75) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 85.

(76) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 85-86.

(77) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 289.

(78) الهرويّ، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ-1993م: 197، المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م: 353-354، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 592-594، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 310، الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر:4/ 7.

(79) عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ -1988م: 312/2.

(80) ابن مالك، محمد بن عبد الله، التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ط1، تحقيق: محمد السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، مصر، 1410-1990م: 241.

(81) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 288.

(82) القوجوي، محمد بن مصطفى، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م: 92.

(83) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 70.

(84) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 288.

(85) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 288.

(86) الأزهري، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: أبو بلال الحضرميّ، دار الآثار، صنعاء، ط4، 1440هـ-2018م: 182-183.

(87) الهرويّ، علي بن محمد النحوي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1413هـ-1993م: 197، المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م: 353-354، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 592-594، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 310، حاشية الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر: 7/4.

(88) ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2004م: 52.

(89) الطبري، محمد بن جرير، (تفسير الطبري) جامع البيان في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، د.ت: 306/15، القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م: 314/13.

(90) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 297.

(91) انظر: سيبويه؛ عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1408هـ -1988م: 234/4، المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1975م: 426، المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1992م: 506، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م: 381/1، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 71، والسيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عناية: السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1372هـ: 76/2، ونقل المرادي أن بعض النحويين زاد موضعًا رابعًا هو التذكير؛ إذا وقعت في صدر الكلام نحو قول القائل: نعم، هذه أطلالهم، وعلق عليه بأنه يحتمل التأويل، وقال ابن هشام: والحق أنها في ذلك حرف إعلام.

(92) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ-1993م: 303/4.

(93) ابن هشام، عبد الله بن يوسف، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، جامعة الرياض، الرياض، 1997م: 71.

(94) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 311.

(95) الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعه: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1410هـ-1990م: 304.

(96) الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1417ه: 1304/2/2.

(97) ابن مالك، محمد بن عبد الله، التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، ط1، تحقيق: محمد السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والتوزيع والإعلان، مصر، 1410-1990م: 176.

(98) الكافيجي؛ محي الدين محمد بن سليمان، شرح قواعد الإعراب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار السلام، القاهرة، ط1، 1440هـ: 208.

References

(1) Aṭ-Ṭanṭāwī, Muḥammad. *Nash'atu An-Naḥw Wa-Tārīkhu Ash-huri An-Nuḥāh*. Maktabatu Iḥyā'i At-Turāthi Al-Islāmī, 1st ed., 1426 AH-2005 CE, p. 32.

(2) Ḥājī Khalīfah, Muṣṭafā 'Abd Allāh. *Kashfu Aẓ-Ẓunūn 'an Asāmī Al-Kutubi Wa-Al-Funūn*. Ṭab'atu Wizārati Al-Ma'ārifi At-Turkiyyah, Istanbul, 1943 CE, p. 124.

(3) Ibn Fāris, Aḥmad ibn Fāris. *Maqāyīsu Al-Lughah*. Taḥqīq: 'Abd As-Salām Hārūn, Dāru Al-Jīl, Beirut, 1st ed., 1991 CE, entry (R.J.Ḥ).

(4) Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram. *Lisānu Al-ʻArab*. Dāru Iḥyā'i At-Turāthi Al-ʻArabī wa-Mu'assasatu At-Tārīkhi Al-ʻArabī, Beirut, 1st ed., 1995 CE, entry (R.J.Ḥ).

(5) Al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. *Al-Miṣbāḥu Al-Munīr fī Gharībi Ash-Sharḥi Al-Kabīr*. Taḥqīq: ʻAbd Al-ʻAẓīm Ash-Shināwī, Dāru Al-Maʻārif, Cairo, 2nd ed., 1977 CE, vol. 1, p. 219.

(6) Az-Zabīdī, Muḥammad Murtaḍā Al-Ḥusaynī. *Tāju Al-ʻArūs min Jawāhari Al-Qāmūs*. Taḥqīq: Majmūʻatu min Al-Mukhtaṣṣīn, Al-Majlisu Al-Waṭanī li-Ath-Thaqāfati wa-Al-Funūni wa-Al-Ādāb, Kuwait, 2001 CE, vol. 6, p. 384.

(7) Al-Jurjānī, ʻAlī ibn Muḥammad. *Mu'jamu At-Taʻrīfāt*. Taḥqīq: Muḥammad Ṣidīq Al-Manshāwī, Dāru Al-Faḍīlah, Cairo, 2000 CE, p. 51.

(8) Al-Ḥafnāwī, Muḥammad Ibrāhīm Muḥammad. *At-Taʻāruḍu wa-At-Tarjīḥu ʻinda Al-Uṣūliyyīn*. Dāru Al-Wafā, Al-Manṣūrah, 1st ed., 1985 CE, p. 282.

(9) Abū Al-Baqā' Ayyūb ibn Mūsā. *Al-Kulliyyāt (Mu'jam fī Al-Muṣṭalaḥāti wa-Al-Furūqi Al-Lughawiyyah)*. Taḥqīq: ʻAdnān Darwīsh; Muḥammad Al-Miṣrī, Mu'assasatu Ar-Risālah, Beirut, 2nd ed., 1998 CE, p. 3.

(10) Al-Munāwī, Muḥammad ʻAbd Ar-Ra'ūf. *At-Tawqīf ʻalā Muhimmāti At-Taʻārīf*. Taḥqīq: ʻAbd Al-Ḥamīd Ḥamdān, ʻĀlamu Al-Kutub, Cairo, 1st ed., 1990 CE, p. 95.

(11) As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Mu'jamu Maqālīdi Al-ʻUlūm fī Al-Ḥudūdi wa-Ar-Rusūm*. Taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm ʻIbādah, Maktabatu Al-Ādāb, Cairo, 1st ed., 1424 AH-2004 CE, p. 69.

(12) Al-Anbārī, Abū Al-Barakāt ʻAbd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Ighrāb fī Jadali Al-Iʻrāb wa-Lumaʻu Al-Adillah fī Uṣūli An-Naḥw*. Taḥqīq: Saʻīd Al-Afghānī, Dāru Al-Fikr, Beirut, 2nd ed., 1971 CE, p. 65.

(13) As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Al-Iqtirāḥ fī Uṣūli An-Naḥw*. Taḥqīq: ʻAbd Al-Ḥakīm ʻAṭiyyah, Dāru Al-Bayrūtī, Damascus, 2nd ed., 1427 AH–2006 CE, pp. 145-157.

(14) Kāmil, Aḥmad ʻAbd As-Sattār wa-Rā'id ʻAbd Allāh Ḥamd. "Asāsu At-Tarjīḥi An-Naḥwī ʻinda Ibn Jinnī". *Majallatu Ādābi Al-Farāhīdī*, vol. 12, no. 42, part 1, pp. 107-131, p. 110.

(15) Al-Anbārī, Abū Al-Barakāt ʻAbd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Inṣāf fī Masā'ili Al-Khilāf bayna An-Naḥwiyyīna Al-Baṣriyyīna wa-Al-Kūfiyyīn*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Dāru Al-Fikr, 1982 CE, pp. 245-247.
Wa-Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh ibn ʻAlī. *Sharḥu Al-Mufaṣṣal*. ʻĀlamu Al-Kutub, Beirut, 1st ed., n.d., vol. 1, p. 90.
Wa-Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. *At-Tas-hīl (Tas-hīlu Al-Fawā'idi wa-Takmīlu Al-Maqāṣid)*. Taḥqīq: Muḥammad As-Sayyid, Muḥammad Badawī Al-Mukhtūn, Hajar li-Aṭ-Ṭibāʻati wa-At-Tawzīʻi wa-Al-Iʻlān, Egypt, 1st ed., 1410 AH-1990 CE, p. 49.
Wa-Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmiʻatu Al-Imām Muḥammad ibn Suʻūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 1, part 1, pp. 275-276.

(16) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 246.

(17) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 246.

(18) Al-Anbārī; Abū Al-Barakāt ʻAbd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Inṣāf fī Masā'ili Al-Khilāf bayna An-Naḥwiyyīna Al-Baṣriyyīna wa-Al-Kūfiyyīn*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Dāru Al-Fikr, 1982 CE, p. 246.

(19) Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Al-Iʻrāb ʻan Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: ʻAlī Fawdah Nīl, Jāmiʻatu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 60.

(20) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 246.

(21) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 246.

(22) Al-Anbārī; Abū Al-Barakāt ʻAbd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Inṣāf fī Masā'ili Al-Khilāf bayna An-Naḥwiyyīna Al-Baṣriyyīna wa-Al-Kūfiyyīn*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Dāru Al-Fikr, 1982 CE, pp. 252-257.

(23) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 135.

(24) Al-Farrā', Yaḥyā ibn Ziyād. *Maʻānī Al-Qur'ān*. Taḥqīq: Muḥammad An-Najjār, Beirut, Dāru As-Surūr, n.d., vol. 1, p. 24.

(25) Aṭ-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. *(Tafsīr Aṭ-Ṭabarī) Jāmiʻu Al-Bayān fī Tafsīri Al-Qur'ān*. Taḥqīq: ʻAbd Allāh ibn ʻAbd Al-Muḥsin At-Turkī, Dāru Hajar li-Aṭ-Ṭibāʻati wa-An-Nashr, 1st ed., n.d., vol. 7, p. 296.
Wa-Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad Al-Anṣārī. *Tafsīr Al-Qurṭubī (Al-Jāmiʻ li-Aḥkāmi Al-Qur'ān)*. Taḥqīq: Aḥmad Al-Bardūnī wa-Ibrāhīm Aṭfīsh, Dāru Al-Kutubi Al-Miṣriyyah, Cairo, 2nd ed., 1384 AH-1964 CE, vol. 5, pp. 309-310.

(26) Ibn Khālawayh, Al-Ḥusayn ibn Aḥmad. *Mukhtaṣar fī Shawādhdhi Al-Qur'ān min Kitābi Al-Badīʻ*. ʻUniya bi-nashrih: J. Bergsträsser, Al-Maṭbaʻatu Ar-Raḥmāniyyah, 1934 CE, p. 34.

(27) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Al-Baḥru Al-Muḥīṭ fī At-Tafsīr*. Taḥqīq: ʻĀdil Aḥmad wa-ʻAlī Muḥammad Muʻawwiḍ, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1993 CE, vol. 7, p. 80.

(28) Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Al-Iʻrāb ʻan Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: ʻAlī Fawdah Nīl, Jāmiʻatu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 40.

(29) Al-Azharī, Khālid ibn ʻAbd Allāh. *Mawṣilu Aṭ-Ṭullāb ilā Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Abū Bilāl Al-Ḥaḍramī, Dāru Al-Āthār, Ṣanʻā', 4th ed., 1440 AH-2018 CE, pp. 80-81.

(30) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 308.

(31) Unẓur fī hādhā: Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Maʻānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, p. 542.

(32) Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 134.
Wa-Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Irtishāfu Aḍ-Ḍarb min Lisāni Al-ʻArab*. Taḥqīq: Muḥammad Rajab, Maktabatu Al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH-1998 CE, vol. 1, p. 134.
Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Al-Iʻrāb ʻan Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: ʻAlī Fawdah Nīl, Jāmiʻatu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 73.
As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Hamʻu Al-Hawāmiʻ fī Sharḥi Jamʻi Al-Jawāmiʻ*. ʻInāyah: As-Sayyid Muḥammad Badru Ad-Dīn An-Naʻsānī, Maṭbaʻatu As-Saʻādah, Cairo, 1st ed., 1372 AH, vol. 2, p. 318.

(33) Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh. *At-Tas-hīl (Tas-hīlu Al-Fawā'idi wa-Takmīlu Al-Maqāṣid)*. Taḥqīq: Muḥammad As-Sayyid, Muḥammad Badawī Al-Mukhtūn, Hajar li-Aṭ-Ṭibāʻati wa-At-Tawzīʻi wa-Al-Iʻlān, Egypt, 1st ed., 1410 AH-1990 CE, p. 230.

(34) Al-Baytu li-Al-Muqannaʻ Al-Kindī fī: As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Sharḥu Shawāhid Al-Mughnī*. Taḥqīq: Aḥmad Kūjān, Dāru Maktabati Al-Ḥayāh, Beirut, 1966 CE, vol. 1, p. 372.

Naḥwiyyīna Al-Baṣriyyīna wa-Al-Kūfiyyīn. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Dāru Al-Fikr, 1982 CE, p. 402.

(49) Al-Anbārī; Abū Bakr Muḥammad ibn Al-Qāsim. *Iḍāḥu Al-Waqfi wa-Al-Ibtidā' fī Kitābi Allāh*. Taḥqīq: Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Ar-Raḥmān Ramaḍān, Maṭbūʻātu Majmaʻi Al-Lughati Al-ʻArabiyyah bi-Dimashq, 1390 AH-1971 CE, vol. 1, pp. 422, 423.
An-Naḥḥās, Abū Jaʻfar Aḥmad ibn Muḥammad. *Al-Qaṭ'u wa-Al-I'tināf*. Taḥqīq: ʻAbd Ar-Raḥmān Ibrāhīm Al-Maṭrūd, ʻĀlamu Al-Kutub, Riyadh, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, p. 319.
Makkī ibn Abī Ṭālib Al-Qaysī. *Sharḥu Kallā wa-Balā wa-Naʻam wa-Al-Waqfu ʻalā Kulli Wāḥidatin minhunna fī Kitābi Allāh ʻAzza wa-Jalla*. Taḥqīq: Aḥmad Ḥasan Farḥāt, Ṭabʻatu Al-Ma'mūn li-Aṭ-Turāth, Damascus, Syria, p. 25.
Wa-Ibn Yaʻīsh, Yaʻīsh ibn ʻAlī. *Sharḥu Al-Mufaṣṣal*. ʻĀlamu Al-Kutub, Beirut, 1st ed., n.d., vol. 9, p. 16.
Wa-Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Irtishāfu Aḍ-Ḍarb min Lisāni Al-ʻArab*. Taḥqīq: Muḥammad Rajab, Maktabatu Al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH-1998 CE, vol. 5, p. 2371.
Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Maʻānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, p. 577.
Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 206.
Wa-As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Hamʻu Al-Hawāmiʻ fī Sharḥi Jamʻi Al-Jawāmiʻ*. ʻInāyah: As-Sayyid Muḥammad Badru Ad-Dīn An-Naʻsānī, Maṭbaʻatu As-Saʻādah, Cairo, 1st ed., 1372 AH, vol. 2, p. 60.

(50) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Irtishāfu Aḍ-Ḍarb min Lisāni Al-ʻArab*. Taḥqīq: Muḥammad Rajab, Maktabatu Al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH-1998 CE, vol. 5, p. 2371.
Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Maʻānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, p. 577.
Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 206.
Wa-As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Hamʻu Al-Hawāmiʻ fī Sharḥi Jamʻi Al-Jawāmiʻ*. ʻInāyah: As-Sayyid Muḥammad Badru Ad-Dīn An-Naʻsānī, Maṭbaʻatu As-Saʻādah, Cairo, 1st ed., 1372 AH, vol. 2, p. 60.

(51) Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Maʻānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, p. 577.
Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 206.
Wa-As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Hamʻu Al-Hawāmiʻ fī Sharḥi Jamʻi Al-Jawāmiʻ*. ʻInāyah: As-Sayyid Muḥammad Badru Ad-Dīn An-Naʻsānī, Maṭbaʻatu As-Saʻādah, Cairo, 1st ed., 1372 AH, vol. 2, p. 60.

(52) Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 206.

(53) Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Al-I'rāb ʻan Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: ʻAlī Fawdah Nīl, Jāmiʻatu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 74.
Wa-Bilā ʻazwin fī: *Sharḥu At-Tas-hīl (Tas-hīlu Al-Fawā'idi wa-Takmīlu Al-Maqāṣid)*. Taḥqīq: ʻAbd Ar-Raḥmān As-Sayyid wa-Muḥammad Badawī Al-Mukhtūn, Hajar li-Aṭ-Ṭibāʻati wa-An-Nashri wa-At-Tawzīʻi wa-Al-Iʻlān, Egypt, 1st ed., 1410 AH-1990 CE, vol. 4, p. 24.
Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 134.

(35) Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Al-I'rāb ʻan Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: ʻAlī Fawdah Nīl, Jāmiʻatu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 73.

(36) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 134.

(37) Al-Azharī, Khālid ibn ʻAbd Allāh. *Mawṣilu Aṭ-Ṭullāb ilā Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Abū Bilāl Al-Ḥaḍramī, Dāru Al-Āthār, Ṣanʻā', 4th ed., 1440 AH-2018 CE, p. 194.

(38) Ad-Damāmīnī, Muḥammad ibn Abī Bakr. *Sharḥu Ad-Damāmīnī ʻalā Mughnī Al-Labīb*. Taṣḥīḥ wa-Taʻlīq: Aḥmad ʻIzzu ʻInāyah, Mu'assasatu At-Tārīkhi Al-ʻArabī, Beirut, 1st ed., 1427 AH-2007 CE, vol. 1, p. 463.

(39) Ash-Shamnī, Aḥmad ibn Muḥammad. *Sharḥu Mughnī Al-Labīb (Al-Munṣif min Al-Kalām ʻalā Mughnī Ibn Hishām)*. Al-Maṭbaʻatu Al-Bahiyyah, Egypt, 1305 AH, vol. 1, p. 275.

(40) Al-Qūjūwī, Muḥammad ibn Muṣṭafā. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Ismāʻīl Marwah, Dāru Al-Fikri Al-Muʻāṣir, Beirut, 1st ed., 1995 CE, p. 100.

(41) As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Al-Iqtirāḥ fī Uṣūli An-Naḥw*. Taḥqīq: ʻAbd Al-Ḥakīm ʻAṭiyyah, Dāru Al-Bayrūtī, Damascus, 2nd ed., 1427 AH–2006 CE, p. 62.

(42) Al-Qūjūwī, Muḥammad ibn Muṣṭafā. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Ismāʻīl Marwah, Dāru Al-Fikri Al-Muʻāṣir, Beirut, 1st ed., 1995 CE, p. 100.

(43) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Al-Baḥru Al-Muḥīṭ fī At-Tafsīr*. Taḥqīq: ʻĀdil Aḥmad wa-ʻAlī Muḥammad Muʻawwiḍ, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1993 CE, vol. 1, p. 499.

(44) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawāʻidi Al-Iʻrāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 325.

(45) Al-Māliqī, Aḥmad ibn ʻAbd An-Nūr. *Raṣfu Al-Mabānī fī Sharḥi Ḥurūfi Al-Maʻānī*. Majmaʻu Al-Lughati Al-ʻArabiyyah, Damascus, 1st ed., 1975 CE, p. 287.
Wa-Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Irtishāfu Aḍ-Ḍarb min Lisāni Al-ʻArab*. Taḥqīq: Muḥammad Rajab, Maktabatu Al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH-1998 CE, vol. 5, p. 2371.
Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Maʻānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, p. 577.
Ibn Hishām, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ʻan Kutubi Al-Aʻārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ʻAbd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-ʻAṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 206.
Wa-As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Hamʻu Al-Hawāmiʻ fī Sharḥi Jamʻi Al-Jawāmiʻ*. ʻInāyah: As-Sayyid Muḥammad Badru Ad-Dīn An-Naʻsānī, Maṭbaʻatu As-Saʻādah, Cairo, 1st ed., 1372 AH, vol. 2, p. 60.

(46) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Al-Baḥru Al-Muḥīṭ fī At-Tafsīr*. Taḥqīq: ʻĀdil Aḥmad wa-ʻAlī Muḥammad Muʻawwiḍ, Dāru Al-Kutubi Al-ʻIlmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1993 CE, vol. 8, p. 466.

(47) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf Al-Andalusī. *Irtishāfu Aḍ-Ḍarb min Lisāni Al-ʻArab*. Taḥqīq: Muḥammad Rajab, Maktabatu Al-Khānjī, Cairo, 1st ed., 1418 AH-1998 CE, vol. 5, p. 2371.

(48) Al-Anbārī; Abū Al-Barakāt ʻAbd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Inṣāf fī Masā'ili Al-Khilāf bayna An-*

Fikr, 1982 CE, p. 687.
Wa-Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī. *Sharḥu Al-Mufaṣṣal*. ‘Ālamu Al-Kutub, Beirut, 1st ed., n.d., vol. 3, p. 21.
Wa-Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘atu Al-Imām Muḥammad ibn Su‘ūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 2, part 1, pp. 156-157.
Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 303.

(64) Al-Anbārī; Abū Al-Barakāt ‘Abd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Inṣāf fī Masā’ili Al-Khilāf bayna An-Naḥwiyyīna Al-Baṣriyyīna wa-Al-Kūfiyyīn*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Dāru Al-Fikr, 1982 CE, pp. 687-690.
Wa-Al-Azharī, Khālid ibn ‘Abd Allāh. *Mawṣilu Aṭ-Ṭullāb ilā Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Abū Bilāl Al-Ḥaḍramī, Dāru Al-Āthār, Ṣan‘ā’, 4th ed., 1440 AH-2018 CE, p. 211.
Al-Qūjūwī, Muḥammad ibn Muṣṭafā. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Ismā‘īl Marwah, Dāru Al-Fikri Al-Mu‘āṣir, Beirut, 1st ed., 1995 CE, p. 69.

(65) Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘atu Al-Imām Muḥammad ibn Su‘ūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 2, part 1, p. 156.

(66) Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘atu Al-Imām Muḥammad ibn Su‘ūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 2, part 1, p. 157.

(67) Al-Māliqī, Aḥmad ibn ‘Abd An-Nūr. *Raṣfu Al-Mabānī fī Sharḥi Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Majma‘u Al-Lughati Al-‘Arabiyyah, Damascus, 1st ed., 1975 CE, p. 364.

(68) Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 303.

(69) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 86.

(70) Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘atu Al-Imām Muḥammad ibn Su‘ūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 1, part 2, pp. 1033-1037.
Wa-Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī. *Sharḥu Al-Mufaṣṣal*. ‘Ālamu Al-Kutub, Beirut, 1st ed., n.d., vol. 3, pp. 27-28.
Wa-As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Ham‘u Al-Hawāmi‘ fī Sharḥi Jam‘i Al-Jawāmi‘*. ‘Ināyah: As-Sayyid Muḥammad Badru Ad-Dīn An-Na‘sānī, Maṭba‘atu As-Sa‘ādah, Cairo, 1st ed., 1372 AH, vol. 2, pp. 139-140.

(71) Nusiba hādhā al-qawlu li-Al-Akhfash ghayra qalīl min an-nuḥāh minhum: Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. *Al-Muqtaḍab*. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd Al-Khāliq ‘Aẓmah, Lajnetu Iḥyā’i At-Turāth, Cairo, 1994 CE, vol. 4, p. 159.
Wa-Ibn As-Sarrāj, Muḥammad ibn As-Sarī. *Al-Uṣūl fī An-Naḥw*. Taḥqīq: Al-Ḥusayn Al-Fatilī, Beirut, Mu’assasatu Ar-Risālah, 1st ed., 1999 CE, vol. 2, p. 69.
Wa-Ibn Al-Ḥājib fī: Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘atu Al-Imām Muḥammad ibn Su‘ūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 1, part 2, p. 1034.
Wa-lam aqif ‘alayhi fī *Ma‘ānī Al-Qur’ān* li-Al-Akhfash.

(72) Al-Farrā’, Yaḥyā ibn Ziyād. *Ma‘ānī Al-Qur’ān*. Taḥqīq: Muḥammad An-Najjār, Beirut, Dāru As-Surūr, n.d., vol. 3, p. 45.

(54) Al-Baytu ma‘zūw li-‘Abdī fī: Sībawayh, ‘Amr ibn ‘Uthmān. *Al-Kitāb*. Taḥqīq: ‘Abd As-Salām Muḥammad Hārūn, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed., 1408 AH -1988 CE, vol. 3, p. 136.
Wa-Al-Baghdādī, ‘Abd Al-Qādir ibn ‘Umar. *Khazānatu Al-Adab wa-Lubbu Lubābi Lisāni Al-‘Arab*. Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, 1414 AH-1998 CE, vol. 10, p. 299.
Wa-li-Al-Muḍaḍḍal An-Nukrī fī: As-Suyūṭī, Jalālu Ad-Dīn. *Sharḥu Shawāhid Al-Mughnī*. Taḥqīq: Aḥmad Kūjān, Dāru Maktabati Al-Ḥayāh, Beirut, 1966 CE, vol. 1, pp. 170-171.
Wa-Bilā ‘azwin fī: Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, vol. 1, p. 55.

(55) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 325.

(56) Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 206.

(57) Al-Khwārazmī, Al-Qāsim ibn Al-Ḥusayn. *Sharḥu Al-Mufaṣṣal fī Ṣin‘ati Al-I‘rāb (At-Takhmīr)*. Dāru Al-Gharbi Al-Islāmī, Makkah Al-Mukarramah, 1st ed., 1990 CE, vol. 4, p. 64.

(58) Al-Qūjūwī, Muḥammad ibn Muṣṭafā. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Ismā‘īl Marwah, Dāru Al-Fikri Al-Mu‘āṣir, Beirut, 1st ed., 1995 CE, p. 107.

(59) Al-Azharī, Khālid ibn ‘Abd Allāh. *Mawṣilu Aṭ-Ṭullāb ilā Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Abū Bilāl Al-Ḥaḍramī, Dāru Al-Āthār, Ṣan‘ā’, 4th ed., 1440 AH-2018 CE, p. 204.

(60) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 234.

(61) Al-Harawī, ‘Alī ibn Muḥammad An-Naḥwī. *Al-Azhariyyah fī ‘Ilmi Al-Ḥurūf*. Taḥqīq: ‘Abd Al-Mu‘īn Al-Mallūḥī, Maṭbū‘ātu Majma‘i Al-Lughati Al-‘Arabiyyah, Damascus, 1413 AH-1993 CE, pp. 171-172.
Wa-Al-Māliqī, Aḥmad ibn ‘Abd An-Nūr. *Raṣfu Al-Mabānī fī Sharḥi Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Majma‘u Al-Lughati Al-‘Arabiyyah, Damascus, 1st ed., 1975 CE, pp. 364-365.
Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Beirut, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, pp. 601-604.
Wa-Ibn Ya‘īsh, Ya‘īsh ibn ‘Alī. *Sharḥu Al-Mufaṣṣal*. ‘Ālamu Al-Kutub, Beirut, 1st ed., n.d., vol. 3, p. 121.
Wa-Ar-Raḍī, Muḥammad ibn Al-Ḥasan Al-Astarābādhī. *Sharḥu Ar-Raḍī li-Kāfiyati Ibn Al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Miṣrī, Jāmi‘atu Al-Imām Muḥammad ibn Su‘ūd Al-Islāmiyyah, Riyadh, 1st ed., 1417 AH, vol. 2, part 1, pp. 156-157.
Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 303.

(62) Al-Mubarradu yankiru hādha al-isti‘māl, unẓur: Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. *Al-Muqtaḍab*. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd Al-Khāliq ‘Aẓmah, Lajnetu Iḥyā’i At-Turāth, Cairo, 1994 CE, vol. 3, p. 73.

(63) Unẓur: ‘Amr ibn ‘Uthmān. *Al-Kitāb*. Taḥqīq: ‘Abd As-Salām Muḥammad Hārūn, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed., 1408 AH -1988 CE, vol. 3, p. 137.
Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. *Al-Muqtaḍab*. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd Al-Khāliq ‘Aẓmah, Cairo, Lajnetu Iḥyā’i At-Turāth, 1994 CE, vol. 3, p. 73.
Al-Anbārī; Abū Al-Barakāt ‘Abd Ar-Raḥmān ibn Muḥammad. *Al-Inṣāf fī Masā’ili Al-Khilāf bayna An-Naḥwiyyīna Al-Baṣriyyīna wa-Al-Kūfiyyīn*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Dāru Al-

‘Arabiyyah, Damascus, 1st ed., 1975 CE, pp. 353-354.
Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, pp. 592-594.
Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 310.
Ḥāshiyatu Aṣ-Ṣabbān, Muḥammad ibn ‘Alī. *Ḥāshiyatu Aṣ-Ṣabbān ‘alā Sharḥi Al-Ashmūnī li-Alfiyati Ibn Mālik, wa-Ma‘ahu Sharḥu Ash-Shawāhid li-Al-‘Aynī*. Dāru Al-Fikr, vol. 4, p. 7.

(88) Ibn Hishām Al-Anṣārī, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Qaṭru An-Nadā wa-Ballu Aṣ-Ṣadā*. Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 2nd ed., 2004 CE, p. 52.

(89) Aṭ-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. *(Tafsīr Aṭ-Ṭabarī) Jāmi‘u Al-Bayān fī Tafsīri Al-Qur’ān*. Taḥqīq: ‘Abd Allāh ibn ‘Abd Al-Muḥsin At-Turkī, Dāru Hajar li-Aṭ-Ṭibā‘ati wa-An-Nashr, 1st ed., n.d., vol. 15, p;306. Al-Qurṭubī, Muḥammad ibn Aḥmad al-Anṣārī. Al-Jāmi‘li-Aḥkām al-Qur’ān (Tafsīr al-Qurṭubī). Taḥqīq: Aḥmad al-Burdūnī and Ibrāhīm Aṭfīsh, Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, Cairo, 2nd ed., 1384H-1964M, vol. 13, p. 314.

(90) Al-Kāfijī; Muḥyī al-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥ Qawā‘id al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwah. Dār al-Salām, al-Qāhirah, Ṭab‘ah 1, 1440 H. 297.

(91) Unzur: ‘Amr ibn ‘Uthmān. *Al-Kitāb*. Taḥqīq: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭab‘ah 3, 1408 H - 1988 M. 4/234. Al-Māliqī, Aḥmad ibn ‘Abd al-Nūr. *Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Ma‘ānī*. Majma‘ al-Lughah al-‘Arabīyah, Dimashq, Ṭab‘ah 1, 1975 M. 426. Al-Murādī, al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Jinā al-Dānī fī Ḥurūf al-Ma‘ānī*. Taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwah. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭab‘ah 1, 1413 H - 1992 M. 506. Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd. Al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Bayrūt, 1991 M. 1/381. Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Al-I‘rāb ‘an Qawā‘id al-I‘rāb*. Taḥqīq: ‘Alī Fawdah Nīl. Jāmi‘at al-Riyāḍ, al-Riyāḍ, 1997 M. 71.
Wa-al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. *Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘*. ‘Ināyah: Al-Sayyid Muḥammad Badr al-Dīn al-Na‘sānī. Maṭba‘at al-Sa‘ādah, al-Qāhirah, Ṭab‘ah 1, 1372 H. 2/76.

(92) Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī. *Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr*. Taḥqīq: ‘Ādil Aḥmad wa-‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Bayrūt, Ṭab‘ah 1, 1413 H - 1993 M. 4/303.

(93) Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Al-I‘rāb ‘an Qawā‘id al-I‘rāb*. Taḥqīq: ‘Alī Fowdat Nīl. Jāmi‘at al-Riyāḍ, al-Riyāḍ, 1997 M. 71.

(94) Al-Kāfijī; Muḥyī al-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥ Qawā‘id al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwah. Dār al-Salām, al-Qāhirah, Ṭab‘ah 1, 1440 H. 311.

(95) Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. *Al-Mufaṣṣal fī ‘Ilm al-Lughah*. Qaddama lahu wa-Rāj‘ahu: Muḥammad ‘Izz al-Dīn al-Sa‘īdī. Dār Iḥyā’ al-‘Ulūm, Bayrūt, Ṭab‘ah 1, 1410 H - 1990 M. 304.

(96) Al-Raḍī, Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Astarābādhī. *Sharḥ al-Raḍī li-Kāfiyat Ibn al-Ḥājib*. Taḥqīq: Yaḥyā Bashīr Misrī. Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, al-Riyāḍ, Ṭab‘ah 1, 1417 H. 2/2/1304.

(97) Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. *Al-Tashīl (Tashīl al-Fawā’id wa-Takmīl al-Maqāṣid)*. Ṭab‘ah 1, Taḥqīq: Muḥammad al-Sayyid, Muḥammad Badawī al-Mukhtūn. Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Tawzī‘ wa-al-I‘lān, Miṣr, 1410 H - 1990 M. 176.

(73) ‘Amr ibn ‘Uthmān. *Al-Kitāb*. Taḥqīq: ‘Abd As-Salām Muḥammad Hārūn, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed., 1408 AH -1988 CE, vol. 1, pp. 33, 30, 29.

(74) Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Al-I‘rāb ‘an Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: ‘Alī Fawdah Nīl, Jāmi‘atu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 37.
Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 458.

(75) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 85.

(76) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, pp. 85-86.

(77) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 289.

(78) Al-Harawī, ‘Alī ibn Muḥammad An-Naḥwī. *Al-Azhariyyah fī ‘Ilmi Al-Ḥurūf*. Taḥqīq: ‘Abd Al-Mu‘īn Al-Mallūḥī, Maṭbū‘ātu Majma‘i Al-Lughati Al-‘Arabiyyah, Damascus, 1413 AH-1993 CE, p. 197.
Al-Māliqī, Aḥmad ibn ‘Abd An-Nūr. *Raṣfu Al-Mabānī fī Sharḥi Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Majma‘u Al-Lughati Al-‘Arabiyyah, Damascus, 1st ed., 1975 CE, pp. 353-354.
Al-Murādī, Al-Ḥasan ibn Qāsim. *Al-Janu Ad-Dānī fī Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1413 AH-1992 CE, pp. 592-594.
Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Mughnī Al-Labīb ‘an Kutubi Al-A‘ārīb*. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī Ad-Dīn ‘Abd Al-Ḥamīd, Al-Maktabatu Al-‘Aṣriyyah, Beirut, 1991 CE, p. 310.
Aṣ-Ṣabbān, Muḥammad ibn ‘Alī. *Ḥāshiyatu Aṣ-Ṣabbān ‘alā Sharḥi Al-Ashmūnī li-Alfiyati Ibn Mālik, wa-Ma‘ahu Sharḥu Ash-Shawāhid li-Al-‘Aynī*. Dāru Al-Fikr, vol. 4, p. 7.

(79) ‘Amr ibn ‘Uthmān. *Al-Kitāb*. Taḥqīq: ‘Abd As-Salām Muḥammad Hārūn, Dāru Al-Kutubi Al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed., 1408 AH -1988 CE, vol. 2, p. 312.

(80) Ibn Mālik, Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. *At-Tas-hīl (Tas-hīlu Al-Fawā’idi wa-Takmīlu Al-Maqāṣid)*. 1st ed., Taḥqīq: Muḥammad As-Sayyid, Muḥammad Badawī Al-Mukhtūn, Hajar li-Aṭ-Ṭibā‘ati wa-At-Tawzī‘i wa-Al-I‘lān, Egypt, 1410 AH-1990 CE, p. 241.

(81) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 288.

(82) Al-Qūjūwī, Muḥammad ibn Muṣṭafā. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Ismā‘īl Marwah, Dāru Al-Fikri Al-Mu‘āṣir, Beirut, 1st ed., 1995 CE, p. 92.

(83) Ibn Hishām, ‘Abd Allāh ibn Yūsuf. *Al-I‘rāb ‘an Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: ‘Alī Fawdah Nīl, Jāmi‘atu Ar-Riyāḍ, Riyadh, 1997 CE, p. 70.

(84) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 288.

(85) Al-Kāfijī; Muḥyī Ad-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥu Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Fakhr Ad-Dīn Qabāwah, Dāru As-Salām, Cairo, 1st ed., 1440 AH, p. 288.

(86) Al-Azharī, Khālid ibn ‘Abd Allāh. *Mawṣilu Aṭ-Ṭullāb ilā Qawā‘idi Al-I‘rāb*. Taḥqīq: Abū Bilāl Al-Ḥaḍramī, Dāru Al-Āthār, Ṣan‘ā’, 4th ed., 1440 AH-2018 CE, pp. 182-183.

(87) Al-Harawī, ‘Alī ibn Muḥammad An-Naḥwī. *Al-Azhariyyah fī ‘Ilmi Al-Ḥurūf*. Taḥqīq: ‘Abd Al-Mu‘īn Al-Mallūḥī, Maṭbū‘ātu Majma‘i Al-Lughati Al-‘Arabiyyah, Damascus, 1413 AH-1993 CE, p. 197.
Al-Māliqī, Aḥmad ibn ‘Abd An-Nūr. *Raṣfu Al-Mabānī fī Sharḥi Ḥurūfi Al-Ma‘ānī*. Majma‘u Al-Lughati Al-

(98) Al-Kāfijī; Muḥyī al-Dīn Muḥammad ibn Sulaymān. *Sharḥ Qawā'id al-I'rāb*. Taḥqīq: Fakhr al-Dīn Qabāwah. Dār al-Salām, al-Qāhirah, Ṭab'ah 1, 1440 H. 208.